الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـم العــالي والبحــث العلمــي

جامعـــة الحاج لخضر - بـــاتنة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
والعلوم الإسلامية



قســم العلــوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع والديمغرافيا

العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو السكاني بالجزائر بين النظري والواقع

– دراسة تحليلية 1990–2010

مذكــرة مكملة لنيــل شهــادة المــاجستير

إعـــداد الطالب:
وليـــد خصـــام

تحت إشراف الدكتور:
عـــلي قـــواوسي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أحمـــــد بو ذراع	أستاذ التعليم العالي	جامعــــة باتنة	رئيســــــــاً
عـــلي قـــواوسي	أستاذ التعليم العالي	جامعــــة باتنة	مشرفا ومقرراً
الطـــاهر حفـــاظ	أستاذ محـــــاضر	جامعــــة باتنة	عضــــــــواً
كمـــال بوقــــرة	أستاذ محـــــاضر	جامعــــة باتنة	عضــــــــواً

السنة الجامعية: 2014/2013

الفهرس

شكر و عرفان

اهداء

الفهرس

فهرس الجداول

المقدمة

الفصل التمهيدي

أولا: الدراسات السابقة بالغة العربية. 2

1- النمو الديمغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر (1970-2002). 2

2- إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر 3

3- محاولة تحليل النمو السكاني على التنمية و إسقاطها على حالة الجزائر ما بين (1980-1993). 4

ثانيا: الدراسات الأجنبية. 7

1- كتاب من تأليف– لحسين أوراق - تحت عنوان الإقتصاد الجزائري و المؤشر الديمغرافي.................... 7

2– نظريات وبرامج مكافحة الفقر في تنمية المجتمع.. 8

3– كتاب صغير في الاقتصاد الاجتماعي 9

4–السكان والفقر والتنمية : 11

ثالثا الإشكالية: 13

رابعا:الفرضيات. 14

خامسا:المنهجية المعتمدة. 14

1–المنهج التاريخي: 15

2–المنهج الوصفي :.. 15

3–المنهج التحليلي و الإحصائي: 15

سادسا:أهمية الموضوع. 16

سابعا:مصادر جمع المعطيات. 17

ثامنا:المفاهيم الإجرائية.. 17

مقدمة: 22

المبحث الأول: الأسس النظرية للعلاقة بين النمو السكاني و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية................. 23

المطلب الأول: التطور الديمغرافي ....23.

أولا:المفهوم المعاصر للتنمية :.. 23

ثانيا :نموذجية التطور الديمغرافي وترافقه مع حالة التنمية في المجتمع:....................................... 25

1 ـ مرحلة ما قبل الثورة الصناعية: 25

2 ـ مرحلة الثورة الصناعية:.. 26

3 ـ المرحلة الثالثة:.. 27

4 ـ المرحلة الرابعة:... 28

ثالثا: أسباب الزيادة السكانية: 29

1-أسباب اجتماعية: 29

1-1-الدين:... 29

1-2عدم انتشار وسائل منع الحمل:... 29

1-3 تشغيل الأطفال:.. 30

1-4 الزواج: 30

1-5 النظرة المتخلفة للمرأة: 30

1-6 الرعاية الصحية:.. 31

2-أسباب اقتصادية: 31

2-1 الفقر:... 31

2-2 التقدم العلمي.. 31

2-2-1-التقدم المستمر في العلوم الطبية و العلاجية:... 32

2-2-2-التقدم العلمي في الإنتاج الفلاحي و الزراعي:... 32

2-3 استمرار عملية استغلال الأراضي الجديدة: 32

2-4 ارتفاع تكاليف وسائل منع و تنظيم النسل: 32

2-5الأسباب السياسية للزيادة السكانية: 33

المطلب الثاني :أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية: 33

أولا: الاتجاه الأول: الأثار الاجتماعية و الاقتصادية 33

1- الآثار الاقتصادية: 33

❖ الأعباء على ميزان المدفوعات: 33

❖ لادخار الاستثماري و الدخل : 34

❖ نمو السكان و تكوين رأس المال: 35

❖ لسكان و توزيع الدخل: 35

❖ التركيب العمري للسكان و حاجات الاستهلاك: 36

❖ التركيب العمري وعبء الإعالة : 37

❖ السكان و الغذاء: 37

2- الآثار الاجتماعية: 38

❖ البطالة: 38

❖ السكان و الخدمات الاجتماعية: 39

ثانيا:الاتجاه الثاني: 39

❖ نمو القوى العاملة: 40

❖ اتساع حجم سوق العمل : 40

❖ تقوية الدوافع الاستثمارية و التطوير التكنولوجي: 40

❖ أثر الهيكل الشباب للسكان: 41

المطلب الثاني:أثر التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في النمو السكاني: 41

❖ أثر تحسن مستوى الدخل الفردي في معدل الوفيات: 42

❖ أثر تحسن مستوى الدخل الفردي في معدل الولادات: 43

❖ تحسن المستوى المعيشي: 46

الخاتمة: 47

المقدمة: 50

المبحث الأول: التغيرات الكمية والنوعية لسكان الجزائر خـــلال الفترة:1990 -2010

والعلاقات المتبادلة فيما بينها: 51

1- معدل الزيادة السنوية للسكان: 51

1-1- انخفاض معدل الوفيات: 53

1-2- ارتفاع معدل الولادات: 55

2- معدل الخصوبة السكانية: 57

-أولا: العوامل الاقتصادية:.. 58

ثانيا: العوامل الاجتماعية... 59

1- التعليم والأمية:.. 59

2- زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي: 61

3- نشر الوعي والثقافة لدى الإناث:.. 64

3-مؤشر الرقم القياسي للتعليم : 75

4- إن رصد تغيرات قوة العمل: 76

5- مؤشر الأمية:.. 76

المبحث الثاني: التغيرات الكمية والنوعية لسكان الجزائر وأثرها في عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية: 78

-المرحلة الأولى:الممتدة من 1990م -1998م.. 78

أ-الجانب الاقتصادي 78

ب- الجانب الاجتماعي: 81

-المرحلة الثانية 1999م-2010م. 83

الخاتمة:.. 87

فهرس الجداول

جدول رقم(1) : تطور ولادة حية و معدل المواليد الخام 51

الجدول رقم(2): تطور إجمالي عدد السكان المقيمين و الزيادة الطبيعية. 52

جدول رقم(03) تطور الوفيات الإجمالية و معدل الوفيات الخام. 54

جدول رقم(4): تطور معدل وفيات الرضع حسب الجنس (لألف ولادة حية) 54

جدول رقم(5) : تطور المواليد الميتون حسب الجنس (للحصول على كل ألف مولود) 55

جدول رقم(6) : تطور ولادة حية و معدل المواليد الخام 56

جدول رقم(07) : تطور مؤشر الاصطناعية الخصوبة و متوسط العمر عند الولادة(AMA) 57

الجدول رقم(08): معدلات النشاط حسب العمر والجنس (1989-2010). 62

الجدول رقم(09):تطور عدد السكان الناشطين من سنة م1960-2003م. 63

الجدول رقم(10):تطور في فئة المشتغلات بالنسبة لجميع المشتغلين 1966م-2004م. 64

جدول رقم(11) :تطور نسب العزاب حسب الجنس و العمر الخماسي. 66

جدول رقم(12) : تطور الزواج المسجل و معدل الزواج الخام 67

جدول رقم(13) :تطور تطبيق موانع الحمل (%) حسب نوع الطريقة (1986-2002) 67

الجدول رقم (14): هيكل القوى العاملة في الجزائر في الفترة(1990-2007). 70

الجدول(15): تطور السكان في سن العمل،القوى العاملة و مكوناتها الفترة 1990-2009 71

الجدول رقم(16):متوسط سنوات الدراسة للسكان عند الأعمار 15 سنة فما فوق. 74

الجدول رقم(17): نسبة التمدرس للإجمالية في الجزائر 74

جدول رقم (18): معدلات النمو في إجمالي النتائج المحلي: للفترة 1993-1998 79

جدول رقم (19): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-.1999 79

جدول رقم (20): تطور الدين الخارجي والاحتياطات الدولية. 81

جدول رقم (21): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-1999 81

الجدول رقم(22) :نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفقا لتعادل القوة الشرائية (للدولار) 82

جدول رقم (23): معدل النمو الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2005. 83

جدول رقم (24): الميل العام للتجارة الخارجية للجزائر. 85

مقدمة

المقدمة :

يعد موضوع السكان والتنمية واحدا من أبرز الموضوعات الحيوية في الوقت الحاضر والتي تستحق الاهتمام بها والوقوف عندها بشكل مستمر، نظرا لبروز مشكلات كبيرة ومعقدة جراء التباين في فهم هذه العلاقة. كما وتسهم دراسة قضايا السكان والتنمية في فهم العلاقات المتبادلة والمتشابكة بين الظواهر السكانية و التنموية، وذلك من خلال تركيزها على تحديد وتحليل أثار المتغيرات السكانية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعيةوالثقافية.

ولاشك أن هذا الأمر يضع أمام المخططين والخبراء ومتخذي القرارات العامة والتنموية، الإطار الملائم والخلفية العلمية السليمة لصياغة السياسات التنموية والسكانية التي تحقق أهداف التنمية.وإن سؤ إدارة السكان للموارد واستخدامهم الجائر لها يؤدى إلى تزايد أعدد الفقراء و تزايد حجم التباين في الدخل والثروة بين المواطنين وارتفاع معدل البطالة والجريمة والهجرة والنزوح من الأرياف إلى المدن وحدوث تشوهات كبيرة داخل البيئة كالتلوث والتدهور، وغيرها من المشكلات البيئية المعاصرة ، وهو ما جعل خبراء التنمية والسياسيين والاقتصاديين وقادة الرأي الاجتماعي يتجهون إلى الاهتمام بهذه القضية ووضعها في أعلي سلم أولوياتهم واهتماماتهم ، ولاسيما بعد التحذيرات المتتالية التي تطلقها التقارير الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يصعب علينا التطرق إلى موضوع التنمية بدون أن نشير إلى موضوع السكان أو الإشارة إلى موضوع السكان بدون الإشارة إلى موضوع التنمية ، وذلك لان كل واحد من هذه المفاهيم مرتبط بالأخر ارتباط كبير ومتأثر به .وقد تصل أحيانا هذه العلاقة إلى الترابط و التشابك.

بمعنى أخر لا يمكننا الحديث عن المشكلات السكانية في معزل عن المشكلات التنموية وخاصة الاقتصادية منها ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن المشكلة الاقتصادية في معزل عن مشكلات التنظيم الاجتماعي والإطار السياسي العام للمجتمع والنمو السكاني، الأمر الذي يقودنا إلى النظر للموضوعين معا وفي إطار واحد.خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية السنوات الأخيرة 2010 ،وقد تناولنا في هذا الموضوع ثلاثة فصول:

الفصل الأول:و يشمل الفصل التمهيدي للدراسة أين تطرقنا إلى لإشكالية البحث و التي من خلالها حددنا موضوع الدراسة، كما وضحنا أهم مفاهيم الدراسة و مصادر جمع البيانات و المنهج المعتمد عليه أثناء الدراسة

أما في الفصل الثاني: تناولنا فيه الأسس النظرية للعلاقة بين النمو السكاني و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.الذي ساعدنا على فهم العلاقة بينهما ،موضحا الأسباب الرئيسية القائمة على هذه العلاقة .

أما في **الفصل الثالث** فتناولنا من خلاله دراسة تحليلية للعلاقة بــين النمــو السـكاني والتنميــة الاقتصـادية والاجتماعية في الجزائر في الفترة 1990م-2010م.

متطرقين إلى التغيرات الكمية والنوعية لسكان الجزائر خــلال فتــرة الدراسة والعلاقات المتبادلة فيما بينها، ثم تطرقنا لمبحث الثاني موضحين التغيرات الكمية والنوعية لسكان وأثرها فــي عمليتــي التنميــة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الأخير خرجنا ببعض التوصيات و النتائج التي نرى أنها تخدم البحث أو الموضوع البحث.

أولا: الدراسات السابقة:

1- بالغة العربية.

1-1 النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر (1970-2002).

إن موضوع النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر (1970-2002) مذكرة مقدمة من طرف الطالب توبين علي لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية لسنة 2003 /2004 وقد تطرق في دراسته إلى الاهتمام بحالة الجزائر التي شهدت الانفجار الديمغرافي حيث جاء بحثه في بابين متضمنين ثلاثة فصول مستعرضا في الفصل الأول علاقة النمو الديمغرافي بالتنمية الاقتصادية ،وفي الفصل الثاني استعرض فيه الآثار السلبية والايجابية للنمو الديمغرافي على تنمية الاقتصادية ،أما في الفصل الثالث حاول أن يسقط الدراسة النظرية على حالة الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1970-2002).

و جاءت الإشكالية المتمثلة في ما حقيقة النمو الديمغرافي وما هي أثاره على التنمية الاقتصادية ومن ثم طرح عدة أسئلة فرعية، ما علاقة النمو الديمغرافي بالتنمية الاقتصادية وهل يعتبر مشكلة حقا وما أثاره على التنمية الاقتصادية .

وقد اعتمد على فرضية أن التنمية الاقتصادية تتأثر سلبا بالنمو الديمغرافي السريع.و أن الزيادة السريعة في إعداد السكان هي نتيجة التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة في جميع مجالاتها ، وان النمو ضروري لقيام تنمية اقتصادية.

وقد توصل إلى أن السكان هم المحور الرئيسي الذي تدور حوله وتتبع منه كثير من الدراسات. أن فهم حقائق الوضع السكاني يبدو انه ضروري لتحقيق التنمية في أي بلد، وأثر السكان على التنمية متعددة ومتنوعة ومتشابكة ومتراكمة عبر الزمن كما أن عدد غير قليل منها غير مباشر وغير مقطوع بصحته.[1]

1-2 إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر

إن إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر تناولته الطالبة زرنوح ياسمينة تحت إشراف الأستاذ زروني مصطفى سنة 2005-2006 لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط متعرضة في بحثها إلى الإشكالية الرئيسية: ما واقع استراتيجيات التنمية وتحدياتها في البلدان النامية؟

متعرضة فيما بعد ما واقع استراتيجيات التنمية في البلدان النامية،وما دور المنظمات الدولية في استراتيجيات التنمية وانعكاسات ذلك على الدول النامية؟

[1] علي توبين: النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر (1970-2002)، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2004.

وقد قسمت عملها إلى أربعة فصول، مختتمة ذلك بخلاصة فيها عدة نتائج وتوصيات، معتمدة على معطيات خاصة بهيكل الاستثمار في الخطة الثلاثية (1967-1969) والرباعية (الأولى والثانية) (1970-1977) والخماسي (1980-1984) وكذلك بعض المؤشرات الاقتصادية من 1986الى1988.

- انه لدفع اقتصاديات الدول النامية إلى الأمام لابد من إحداث تغيرات مستمرة من أجل نجاح عملية التنمية. والأخذ بعين الاعتبار التفاوت الكبير بين مختلف الدول في هذا العالم.و أن العناصر الإستراتيجية للتنمية تتمثل في: حكومات الدولة. طبيعة الإستراتيجية. قدرات الدولة، المحيط الدولي، وأن ما يقف وراء التنمية ليس متغير واحد أساسي بل تتطلب الكثير من المتغيرات، ليست فقط في العوامل الاقتصادية وحدها التي لها اليد الطويلة بل حتى الاجتماعية والسياسية والأخلاقية،وان العنصر البشري هو القادر على استمرار عمليات التنمية[1].

1-3 محاولة تحليل النمو السكاني على التنمية وإسقاطها على حالة الجزائر ما بين (1980-1993).

قام بانجازها الطالب حميدوش علي لنيل شهادة الماجستير فرع التخطيط جامعة الجزائر لسنة 1994-1995 . [2]

[1] ياسمينة زرنوح: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2006.

[2] علي حميدوش: محاولة تحليل اثر النمو السكاني على التنمية وإسقاطها على حالة الجزائر (1980-1993)، جامعة الجزائر، 1995

سيمكن هذا العرض من التعرف على تحليل علاقة النمو السكاني بالتنمية الاقتصادية، والمفهوم الصحيح للمسالة السكانية وعلاقتها بالتنمية وعليه فمن دراسة هذه العلاقة تبادرت إليه جملة من التساؤلات متمثلة في الأتي:

- إلى أي حد ما يؤثر النمو السكاني على عملية التنمية وما هي حقيقة الآثار السكانية على التنمية ، وما مدى تداخل الايجابية منها مع السلبية .

وقد اعتمد على المنهج الوصفي وبناءا على ذلك فقد قسم بحثه إلى جزئيين جزء نظري تناول فيه أولا مسح شامل لأهم الأفكار والنظريات السكانية ،أما في الفصل الثاني تناول مظاهر الزيادة السكانية والآثار المتبادلة بين السكان والتنمية .

أما في الفصل التطبيقي فقد تطرق إلى التغيرات التي عرفتها حركية التنمية بالجزائر عام 1979م، وفي المرحلة الثانية تم دراسة التركيب السكاني بالجزائر ثم انتقل إلى الآثار المتعددة للنمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدل على ذلك من خلال البيانات والإحصاءات المتوفرة.

مستخلصا أن البلدان النامية استفادت من الثورة العلمية والطبية ولم تستفد بنفس الحجم من التطور الاقتصادي وسار الاختلال في إتجاه عدم الاستقرار،المعرقل لقيام تنمية اقتصادية مع نمو سكاني سريع وأن هذا الأخير، يخلق اضطرابات سياسية ،حيث قال السياسات التنموية والسكانية تفتقر في العالم النامي في عمومه إلى نظرة واضحة المعالم، وقد خص بالذكر على حالة الجزائر وأن الاهتمام

بالمشكلة السكانية بها جديد وارتبط إلى حد ما ببروز المخاطر التي قد تسببها على التنمية الاقتصادية الاجتماعية وأثارها السياسية ،وأهم نتيجة ملحوظة في التجربة التنموية الجزائرية أنها اهتمت بالإنسان إِعتقادا منها أن توفير المتطلبات المادية والمعنوية من شأنه أن يدفعه هذا للمزيد من الجهد والمساهمة في قيام تنمية اقتصادية لكن حدث العكس. [1]

وساهمت السياسات التنموية المتبعة منذ الاستقلال بروز الآثار السلبية للنمو السكاني السريع والمخاطر التي تنطوي عليها وربط كل المآسي الاجتماعية بالاستعمار، وتعتبر السياسات السكانية في الجزائر من اضعف البرامج للتخطيط العائلي في دول المغرب العربي.

تكمن الآثار السلبية لظاهرة النمو السكاني في الجزائر لعيوب في التنمية الاقتصادية التي ارتبطت منذ قيامها على أسعار النفط التي اعتمدت عليها لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اقترح عدة نقاط رأى أنها تخفف من حدة هذا التدهور ويمكن أن تعيد بعث الاقتصاد الوطني من جديد:

- ✓ وإعادة تنشيط الوعي الاجتماعي بضرورة تنظيم الأسرة حتى تنعكس بآثارها الايجابية على مستوى الأسرى وتقلل من حجم الانشقاق الاجتماعي.

---

[1] علي حميدوش: مرجع سابق.

- ✓ بعث الاقتصاد الوطني من خلال السماح بدور اكبر للقطاع الخاص. وتشجيع التصدير من غير المحروقات ، والاهتمام أكثر بالفلاحة
- ✓ توزيع أكثر عدالة للدخل الوطني.وتوجيه حقيقة المداخيل الوطنية نحو الحاجيات الضرورية[1].

2- الدراسات الأجنبية.

2-1 كتاب من تأليف –لحسين أوراق- تحت عنوان الإقتصاد الجزائري والمؤشر الديمغرافي، استهل بداية كتابه قائلا أن بعد الاستقلال كان الأمل في وضع تخطيط للاقتصاد، ولكن هذا التخطيط من توسيع الاقتصاد لم يكن موافق متماشي مع تحول المجتمع ونمو السكان بل كان الاهتمام الأكبر بالسياسة على الحقيقة العامة للحياة الاجتماعية والشعوب.[2]

الإستراتيجية الجزائرية ركزه على بناء آلة صناعية بقدرات إدماجية تعمل على تطبيقها في جميع القطاعات الاقتصادية من أجل تنمية حياة الشعوب

وسلبيات اختيار الآلة الصناعية أصبحت واضحة وأنها فرضت تكثيف التكنولوجيا في التخطيط لهذا فشلت تلك الإستراتيجية،وأسباب كل هذا الفشل يأتي من مجموعة أسباب مؤسسية وسياسية أساسا، وضعف أداء الجهاز الإنتاجي ساهم

---

[1] علي حميدوش:مرجع سابق.

[2] Lhaocine aouragh: L'Economie Algérienne à l'Epreuve de la Demographie، centre français sur la population et développement 1996.

في هبوط أسعار النفط ، وغياب طويل من السياسة السكانية أدى إلى فشل النموذج الجزائري للتنمية لأن النمو السكاني السريع لم يدمج بنجاح كمتغير رئيسي في اقتصاد السكان .حيث يعتبر النمو السكاني الاقتصادي والاجتماعي هم أكثر ضرورة من أي وقت مضى والسلطات الجزائرية قد تأخرت طويلا في تحسين السيطرة على الخصوبة مما أدى إلى فشل الإستراتيجية.[1]

2-2 نظريات وبرامج مكافحة الفقر في تنمية المجتمع.

عبارة عن سلسلة أوراق عمل حول نظريات وبرامج مكافحة الفقر في المجتمع تم إعدادها من Ted K. Bradshaw وملخص هذه الورقة أنا هناك خمس استراتيجيات لمكافحة الفقر.

وقد انطلق بتعريف الفقر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمعنى الأكثر عمومية، وتضمن عينة من برامج الفقر المجتمعية وإظهار كيف يمكن أن يكون مستوى الجهود.

- ✓ وينادي برامج ما قبل المدرسة من أجل مساعدة الفقراء، واكتساب المهارات واستيعاب قيمة من شأنها أن تساعد على النجاح في المدرسة والتعلم، وما بعد الدراسة.[2]

---

[1] Lhaocine aouragh: op cit.

[2] Ted K. Bradshaw : Theories of Poverty and Anti-Poverty Programs in Community Development ، RPRC Working Paper No. 06-05 February, 2006

- ✓ وضع البرامج العامة: (مثل تكافؤ الفرص) تساعد على إزالة الحواجز الاجتماعية والاقتصادية في السكن، وظائف جيدة، والرعاية الصحية، والعمليات السياسية، استنادا إلى فرضية أن يتم استبعاد الأشخاص المؤهلين وإلا من الفرص عادة الحد من الفقر عن طريق العرق، والطبقة، والجنس، أو لا تتصل الأخرى القدرة على أداء الديون.
- ✓ استفادة المجتمعات من التجديد، وجذب رجال الأعمال، أو مناطق المشاريع لحفز التنمية من الفقراء والمناطق المحرومة التي تضررت بسبب العزلة الإقليمية والتخلف الاقتصادي، وسحب الاستثمارات.[1]

3-2 كتاب صغير في الاقتصاد الاجتماعي في اللغة الإنجليزية (Vaillancourt وTREMBLAY 2002) لتحقيق جولة الكندية بين الاقتصاد الاجتماعي والسياسة الاجتماعية قدم من طرف SUZANNE TREMBLAY .

يجمع هذا الكتاب بعض الأوراق التي قدمت في ندوة بعنوان "التنمية الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي كيبيك في ذلك الوقت من إعادة تشكيل الدولة، التحديات والفرص للفاعلين الاجتماعيين ". فقد عقدت في مرحلتين: الأولى في مونتريال.[2] في ACFAS السنوي في عام 2004 وفي جامعة كيبيك في شكوتيمي في أكتوبر

---

[1] Ted K. Bradshaw : : op cit

[2] SUZANNE TREMBLAY:le développement social un enjeu pour l'economie sociale, universite de Quebec

2004، ويقدمون نتائج أولية، على نماذج العلاقات التي توجد بين هاتين المجموعتين من الجهات الفاعلة حول توفير الخدمات الاجتماعية للأطفال والشباب والأسر.

والسؤال هو ما إذا كان تطوير العلاقات بين المدارس العامة ومنظمات المجتمع تكون بين تفسير على أنها مرحلة انتقالية في نماذج إدارة السير– وتتميز الخدمات الاجتماعية.

وتقول إن التعريف الجديد للتنمية هو أن يأخذ في الاعتبار الحكومة المحلية ويبنى على إعادة إدماج التضامن الاقتصاد ويخلص إلى أنه، أن التنمية الاجتماعية هي البحث على مصالح السياسيين والمشاركين، ونحن نرى ظهور التقارب بين التنمية السياسية الأسرية الاجتماعية، وبعد خمسة وعشرين عاما من البحث، يقدم المؤلف نموذجا تفسيريا للتأثير هيكلة المبادرة المحلية. وتحليله يدل على أن إشراك أصحاب المصلحة في التنمية هو نتيجة لعملية يخلق ديناميت.

واستنادا إلى الملاحظة بأن التنمية الاجتماعية هي الآن لا تزال واحدة من الركائز الأساسية التي مطالب بإعادة بنائها، وإضفاء الطابع الديمقراطي على المشاركة الاجتماعية في تحديد وتطوير وإدارة السياسات الاجتماعية.[1]

[1] SUZANNE TREMBLAY:op cit.

موضوع يجري تقديمها ، تحت قيادة نوربرت رودريغ، 1997 -1998. مجلس تلخيصه في جملة واحدة أهداف المنتدى: "قانون التضامن في لرفاه الأفراد والجماعي.

وان لمفاهيم التنمية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية قواسم مشتركة. ومع ذلك، هناك فرق بين هذين المفهومين،وانه لا توجد سياسة الاجتماعية دون تدخل من الدولة الحكومة ومع ذلك، قد يكون هناك تنمية الاجتماعية دون الدولة ويستخدم التنمية الاجتماعية. هذا هو للأسف وهو الوضع الذي موجود في كثير من بلدان الجنوب حيث الحركات المساهمة في التنمية الاجتماعية دون صلاحيات الاجتماعية العامة تتحمل مسؤوليتها في المجالات الاجتماعية.. يمكن أن تكون التنمية الاجتماعية دون السياسات الاجتماعية، ولكن لا السياسية الاجتماعية دون التنمية الاجتماعية.[1]

2-4 السكان والفقر والتنمية :السكان والفقر والتنمية ما العلاقة وما هي الدروس للعمل؟ تناولها **Michel LORIAUX** من قسم علوم سكان والتنمية **Louvain-la-Neuve/Belgique** مستهل بداية حديثه بأن"نمو الشركة غير مرغوب فيه لأسباب ثلاثة على الأقل:[2]

---

[1] SUZANNE TREMBLAY:op cit.

[2] Michel LORIAUX :Population ,pauvreté et développement : Département des sciences de la population et du développement/UCL (Louvain-la-Neuve/Belgique)

فهو يولد عدم المساواة وارتفاع الظلم، فإنه يخلق الرفاه وهمية إلى حد كبير.

يقول إن أدبيات التنمية لا حصر لها، والقضايا التي تدور حول:الفقر، وعدم المساواة، والبيئة، والعولمة ، ويقول بأن هذا شرط لا غنى عنه من الفكر التطوري الذي يمكن أن يؤدي إلى طريق مسدود إذا لم يتم التصدي له بشكل منتظم مع رؤى مختلفة. ومع ذلك، يمكن أن نعتبر أن النظام الاقتصادي الدولي يميل للعمل في دائرة مغلقة، لأن هناك فجوة كبيرة بين الحقائق والأفكار عن الحقائق. وإلا كيف يمكن للمرء أن يفسر استمرار المعاناة ،وقد تحدث عن الاختيار بين التنمية الحقيقية والتنمية الزائفة وقال أن المشكلة هي أنه وراء كلمة "التنمية"، ليست هناك واقع مادي بسيط وسهل التعرف عليها، بالمعنى الدقيق للكلمة ،قائلا فيما بعد هل التنمية المستدامة هي "مستقبلنا"؟ موضحا بذلك سلبياتها .

تعليق: في كثير من الحالات سيتم تحقيق الأهداف للعالم كله قبل بعض المناطق، والذي هو متناقض في واقع الأمر، ويرجع ذلك إلى حقيقة ان إفريقيا لن تحقق معظم الأهداف (بالمعدلات الحالية) قبل 150 أو200 سنة. إلى جانب عدم وجود المساعدة الإنمائية الرسمية، واحدة من العقبات التي تحول دون التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية لا يزال عبء الديون التي لا يزال يجثهم على الجنوب.

قائلا وفي الأخير أن التنمية أصبحت هدفا بعيد المنال؟[1]

[1] Michel LORIAUX :op cit.

ثانيا: الإشكالية.

استحوذت المسألة السكانية على اهتمام بارز من قبل الباحثين في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من تأثير واضح على جوانب التنمية المختلفة. وقد كانت العلاقة بين السكان والتنمية مثار نقاش لدى المفكرين، وكذلك في أروقة المؤتمرات الدولية ، ودائما ما يثور التساؤل حول ما إذا التحكم في النمو السكاني يعتبر شرطا ضروريا لعملية التنمية ، سنجد أن القوميين Nationalists يرون أن النمو السكاني سوف يشجع على التنمية، أما في الركن الثاني فإننا نجد الماركسيين يؤمنون بأن عدم وجود العدالة الاقتصادية والاجتماعية تنشأ أساسا من عدم وجود جهود تنموية أصلا، والاعتقاد الخاطئ بأن السكان يشكلون مشكلة.

- وانه من أهم مقولات المالتوسيين الجدد حول إشكالية السكان والتنمية في البلدان النامية،أن إبطاء معدل النمو السكاني هو شرط مسبق للنمو الاجتماعي والاقتصادي.

والإشكال الرئيسي المطروح:

- هل إبطاء معدل النمو السكاني هو شرط مسبق لتنمية اجتماعية واقتصادية.

تنبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

- هل من الضرورة ربط المتغيرات الديمغرافية بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟

- ما مدى تأثير النمو السكاني على التنمية؟.
- ماهي العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل النمو السكاني؟.

ثالثا:الفرضيات.

- إن إبطاء النمو السكاني هو شرط مسبق لقيان تنمية اقتصادية واجتماعية تكون هناك تنمية.
- إن الإنسان هو صانع التنمية والعامل الأساسي في قيامها كذلك هو هدفها ومبتغاها.
- النمو السكاني السريع يؤثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إن العوامل المؤثرة في ارتفاع النمو السكاني وهو بارتفاع الخصوبة إلى نسب عالية وتدني الوفيات، وهذا يرجع إلى التحسن المستمر.

رابعا:المنهجية المعتمدة.

في ضوء الإقرار بأن طبيعة العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تؤثر وتتأثر ببعضها عند صياغة سياسات تنموية ،و في ضوء الفرضيات التي اعتمدتها ،ستعتمد هذه الورقة على تتبع العلاقة بين

المتغيرات الديمغرافية ممثلة في ارتفاع المواليد وانخفاض الوفيات بالتنمية ،سنعتمد إلى الاستفادة من الدراسات والبحوث التي تم إعدادها سابقا وذات علاقة بالموضوع وتعتمد هذه الورقة في تنفيذها على الاستعراض والتحليل .

1-المنهج التاريخي:

باعتباره يدرس ظواهر الماضي حيث يقوم الباحث بالتنقيب عنها في وثائق التاريخ وذلك لجمعها ومحاولة التحقق منه بإتباع طرق التحليل والتركيب بهدف البحث عن العلاقات السببية بين الحوادث الماضية، كما يساعد على دراسة السكان بأسلوب منهجي يمكنه من التغلب على صعوبات التعداد والتسجيل الحيوي في التوصل إلى المعطيات السكانية التي تفيد في تتبع تطور الظواهر السكانية إلى العلاقات السببية بينها (التنمية) والتي يمكن في ضوئها صياغة القوانين التي تحدد اتجاهات التغير في المستقبل والتي يمكن من خلالها وضع الخطط والبرامج لتجنب مشكلات هذا التطور

2-المنهج الوصفي :اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة من خلال معطيات: المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل سنة 1992م ،و المسح الجزائري حول صحة العائلة سنة 2002م ومعطيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2010م بالإضافة إلى مصادر الأخرى.

3-المنهج التحليلي والإحصائي: استخدمنا المنهج التحليلي من اجل تحليل البيانات الإحصائية المتاحة فتحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية يساعد على معرفة المحددات الرئيسية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية كما انه يساعد على فهم هذه العلاقة.

خامسا:أهمية الموضوع.

- وتنبع أهمية موضوع السكان من ارتباطه الوثيق بالنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية، فمن ناحية فإن ارتفاع معدل النمو السكاني يستدعي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع بالشكل القابل للاستمرار بهدف رفع المستوى المعيشي للسكان وتوفير فرص العمل المنتج للأعداد المتزايدة الباحثة عن فرص العمل، ومن ناحية أخرى، فان العنصر البشري بقدر ما هو هدف لتنمية فهو أحد وسائلها الرئيسة.
- في ضوء الفرضيات الواردة تهدف هذه الورقة إلى تعزيز الحس الاستراتيجي بأهمية العلاقة المتبادلة والإسترجاعية بين السكان والتنمية وذلك على الصعيد الحكومات والمنظمات الدولية ، وتؤكد الدراسة على ضرورة اتخاذ المواقف الاسترتيجية التي من شأنها اعتبار السكان متغير كمي ونوعي يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وذلك من اجل تحسين عملية صناعة القرار وإنشاء السياسات المتكاملة وبما يضمن تحقيق الأهداف التي أقرتها الحكومات خلال المؤتمرات الدولية وأهداف الألفية وبما يجعل القرارات المتخذة أكثر استجابة للواقع خاصة وان التغيرات الديموغرافية هي تغيرات يمكن التنبؤ بها

وبدورها الاستراتيجي في عملية التنمية وأن معدلات الخصوبة لم تعد قضية ديموغرافية كمية بقدر ما أصبحت متغير اجتماعي له أبعاده على المستويين الكلي والجزئي وعلى مستوى الأسرة ، وبموجب ذلك في ضوء التجارب العلمية لبعض البلدان النامية فان هذه الورقة تروج إلى أهمية أن تكون هناك رؤية إستراتيجية للنظر إلى التغيرات الديموغرافية المقبلة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والاجتماعي.

سادسا:<u>مصادر جمع المعطيات</u>.

مصدر جمع المعطيات حول علاقة النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فلا يوجد مصدر نوعي مختص في هذا الميدان،لان جمع المعلومات حول هذه الظاهرة هو جزء من جمع المعطيات حول الحركة السكانية ،أي من مختلف المكاتب التي يتصل بها الديوان الوطني للإحصائيات وكذلك المسح الوطني حول صحة إلام والطفل (1992) والمسح الوطني حول صحة الأسرة (2002) ، كما استعنا بمعطيات من البنك الدولي الذي يُعتبر مصدراً مهمّاً.

ثامنا: المفاهيم الإجرائية

- ✓ **تعريف السكان:** هم جميع أفراد المجتمع والذين يقطنون في مساحة.
- ✓ **مفهوم التنمية:** بأنها عملية تغيير علمي شامل ومستمر لكافة عوامل ومحددات التنمية من أجل الوصول إلى نتائج مرسومة يسعى المجتمع لتحقيقيها بهدف تحقيق سعادة الفرد والمجتمع على حد سواء .

- **معنى التنمية:** هي الزيادة المستمرة للمتطلبات والاحتياجات الإنسانية الشاملة المادية والمعنوية التي تحقق إنسانية الإنسان وتوفر له السعادة والرفاهية على الحياة.

- **التنمية الاقتصادية:** أن أكثر التعاريف شيوعا للتنمية الاقتصادية هي أنها تمثل نموا في الدخل المتوسط والذي عادة ما يعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويعد التحسن في مستوى رفاهية السكان أحد الجوانب المهمة لعملية التنمية.

- **التنمية الاجتماعية:** أنها عملية توافق اجتماعي بين الإشباع البيولوجي والنفسي والاجتماعي .كما أنها تعني في العلوم السياسية والاجتماعية بأنها الوصول بالإنسان إلى الحد الأدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل اعنه باعتباره حق لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعززه بجهود الأفراد لتحقيق كفاءة الاستخدام الإمكانيات المتاحة .

- **حجم السكان:** هو عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت محدد.

- **الكثافة السكانية:** يشير مفهوم الكثافة السكانية إلى العلاقة ما بين السكان ومساحة الأرض التي يقطنها هؤلاء السكان.

- **نمو السكان:** هو اختلاف حجم السكان عبر الفترات الزمنية المتباينة.

- **التحول الديموغرافي** :أن العملية الخاصة بتحول السكان من حالة تكون فيها الخصوبة والوفيات مرتفعة إلى حالة أخرى تتميز بانخفاض الخصوبة

والوفيات،وتشهد عملية الانتقال من مرحلة قبل التحول الديموغرافي إلى مرحلة ما بعد التحول الديموغرافي ، تباطأ ما بين انخفاض الوفيات .

- ✓ **تعريف السياسة السكانية:** هي مجموعة البرامج والمخططات التي تستهدف التأثير في المتغيرات الهيكلية للسكان بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية الجماهير وتشمل المتغيرات الديمغرافية ،ما يتعلق بحجم السكان ونموهم وتوزيعهم وتركيبهم وخصائصهم.

- ✓ **النمو :** يصعب إيجاد فاصل بين التنمية والنمو، فكل منهما امتداد للآخر وهما يتداخلان في أنظمة المجتمع وأنساقه الاجتماعية زمنيا، ويتفقان معًا نحو التحسن والارتقاء أما مفهوم النمو أو التنمية فإنه يفترض أن التغير يسير في خط مستقيم من حسن إلى أحسن وفي اتجاه إيجابي صاعد إلى الأمام، فالنمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الإجتماعية والإقتصادية والحضارية . وهي تعنى في الإستعمال العادي «تفتح تدريجي»، أو النضج الكامل لجزيئات شيء ما.

- ✓ **التطور:** يقصد بالتطور ذلك التغيير التدريجي .

- ✓ **التقدم :** هو التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالة الفطرية الأولى إلى حالة أعظم .

- ✓ **التحديث:** ميز العلماء بين التقليدية والحداثة، وهذا يعني أن مسألة التحديث في جوهرها مسألة علمية أو تكنولوجية خالصة، ويعد التحديث مصطلحاً جديداً.

الفصل الثاني: الأسس النظرية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الثاني: الأسس النظرية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الأول: الأسس النظرية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول :التغيرات الديمغرافية

أولا:المفهوم المعاصر للتنمية

ثانيا :نموذجية التطور الديمغرافي وترافقه مع حالة التنمية في المجتمع:

ثالثا: أسباب الزيادة السكانية

المطلب الثاني:أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- **أولا :الإتجاه الأول**
- **ثانيا:الإتجاه الثاني**

المطلب الثالث:أثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية في النمو السكاني:

- أثر تحسن مستوى الدخل الفردي في معدل الوفيات
- أثر تحسن مستوى الدخل الفردي في معدل الولادات
- تحسن المستوى المعيشي

مقدمة:

التنمية والسكان، مشكلتان حديثتان متلازمتان تؤثر كل منهما في الأخرى وتتــأثر فيهــا ودراسة آثار هذا الترابط وهذا التأثير المتبادل أصبحت على قدر كبير من الأهمية وتشغل حيزاً كبيــراً من جهود المفكرين و الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والديمغرافيا على مستوى العالم كله. وعلى الــرغم من تباين وجهات النظر حول هاتين المسألتين، التنمية والسكان، بين المدارس الفكرية المختلفــة فــي العالم وانطلاقاً من الأسس المختلفة التي تستند إليها كل منها، فإن الأساس المشترك والمتفق عليه بــين الجميع بشكل لا يقبل الشك أو الجدل هو ذلك الترابط والتلازم والتأثير المتبادل بين الإنسان والتنميــة، فكما أن الإنسان صانع التنمية والعامل الأساسي في قيامها كذلك هو هدفها ومبتغاها.

المبحث الأول: الأسس النظرية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول :التغيرات الديمغرافية

أولا:المفهوم المعاصر للتنمية : فالتنمية ليست مصطلحاً سكونياً (ستاتيكياً) أو قالباً جامداً على مر العصور، تبقى مقوماته ونتائجـــه ثابتة في مختلف بلدان العالم وفي مختلف مراحل تطورها، بل إنها عملية مســتمرة ودؤوبــة وفـــي الوقت نفسه متغيرة بتغير معطياتها ومقدراتها والنتائج المرجوة منها.

تاريخياً ارتبط مفهوم التنمية ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي إذ كان من الممكن الحكم على مدى نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات بمقدار ما يحققه هذا المجتمع من معدلات النمو الاقتصـــادي، أو بكلمة أخرى يمكن القول: إن مستوى التنمية وفقاً لما تقدم إنما يكون تابعاً لمعدل النمو الاقتصادي الذي يحققه المجتمع.

إن هذا التصور لعملية التنمية ومن وجهة نظرنا يتفق مع بدايات الفكر التنموي الذي يعطـــي الجانـــب الاقتصادي كل الأهمية في بناء سياساته، لكننا اليوم نرى التنمية من منظار آخر مختلف تماماً عما ذكر أعلاه.[1]

[1] معتز نعيم، مجلة جامعة دمشق، المجلة رقم 15،العدد الأول ،1999.

فالفهم المعاصر لعملية التنمية لا ينسبها فقط لمعدلات النمو الاقتصادي الذي حققها مجتمع ما من المجتمعات، بل إنه يربط التنمية بالمستوى الحضاري الذي بلغه هذا المجتمع. إذ إنه ومع الدور الحاسم والأساس للعامل الاقتصادي هناك عوامل أخرى اجتماعية بشرية وحتى بيئية لا بد وأن تؤخذ بالحسبان في أثناء رسم السياسات التنموية وتقويمها والحكم عليها.

التنمية عملية إرادية هادفة وجامعة تستهدف تحقيق تبدل جذري في أوضـــاع المجتمـــع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونقل ذلك المجتمع من وضع معين إلى وضع أفضل نستطيع القول:إن مثل هذه التنمية لا يمكن أن تنحصر في جوانب زيادة الإنتاج وعدالة توزيعه ورفع القدرة الإنتاجية للبلاد بشكل عام أي بالأبعاد الاقتصادية للتنمية فقط، ولكن مثل هذه التنمية تمتد لتشمل إضافة إلى ذلك تطوير كل مقومات كيان الإنسان واستمرار يته بما في ذلك تطوير مستواه العلمي والعملـــي والثقـــافي وإدراكه الاجتماعي والسياسي وقدرته المتزايدة على الإنتاج والإبداع، أي أن التنمية تمتد لتؤثر وتتأثر بمجمل المضامين الاقتصادية والإجتماعية بالمجتمع.[1]

[1] معتز نعيم: مجلة جامعة دمشق، المجلة رقم 15، العدد الأول ،1999.

ثانيا :نموذجية التطور الديمغرافي وترافقه مع حالة التنمية في المجتمع:

وهو المرور من وضعية توازن ذات خصوبة مرتفعة ووفيات عاليتين إلى وضعية توازن ذات خصوبة ووفيات منخفضتين خلال مدة زمنية وهذا موازيا لتنمية إجتماعية وإقتصادية،[1] ومن بين جملة العوامل المؤثرة في الحركة الديموغرافية الطبيعية لأي مجتمع من يبــرز دور العامل الاقتصادي كواحد من أهم هذه العوامل، إذ إنه يبث إسقاطاته على عناصرها الولادات، الوفيات، فيؤثر ويتأثر فيها.

ومن خلال ملاحظة التطور التاريخي لسكان بلدان العالم نلمس وجود آلية معينة للحركــة الديمغرافيــة سالفة الذكر فيها مترافقة مع المستويات التنموية المختلفة التي بلغتها، أو بشكل أدق يمكن القول بوجود حالة ديموغرافية معينة في كل مجتمع متناسبة مع مستوى التطور الذي بلغته عملية الإنتاج الاجتمــاعي فيه، هذا ويمكن التمييز بين أربع مراحل من مراحل التطور الاقتصادي للمجتمعات تترافق مع معطيات سكانية متباينة نوردها فيما يلي:

1ـ مرحلة ما قبل الثورة الصناعية:

حيث تتميز هذه المرحلة ببساطة أدوات الإنتاج المستخدمة في تحقيق الإنتاج الاجتماعي، مما يقود إلى انخفاض في إنتاجية العمل؛ وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض

[1] فاتح بعيط :الانتقال الديمغرافي والوبائي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا،ص6.

في مستوى الدخل الفردي مما يقلـــل مـــن حصة الدخل المنفقة على الخدمات الصحية، وهذا يؤدي- وبشكل أكيد ــ إلى ارتفـــاع فـــي معـــدل الوفيات، ومن ناحية أخرى فإن أدوات الإنتاج البسيطة وانخفاض إنتاجية العمل تقود كما ذكرنـــا سابقاً ــ إلى أن يكون مستوى الدخل الفردي متدنياً وهذا يتطلب من الأسرة أن تنجب عدداً أكبر مـــن الأطفال لمساعدة ذويهم في تحمل نفقات العيش، وإذا ما أضفنا جملة العوامل الأخرى المرافقة لمستوى التطور الاقتصادي الضعيف (صحية، ثقافية، نفسية) نلاحظ أن النتيجة الحتمية لمثل هذه الحالـــة هـــي ارتفاع في معدلات المواليد أيضاً. وكملخص لما ذكر يمكن القول: إن المجتمعات في مرحلة تدني مستوى التطور الاقتصادي (التنمـــوي) تتميز بارتفاع في معدلات الولادات والوفيات ،وغير متحكم فيها حوالي 040% وتوازنهما أدى إلى نمو ضعيف للسكان.[1]

2 ــ مرحلة الثورة الصناعية:

التي عرفت تراجع في معدلات الوفيات مع بقاء المواليد مرتفعة مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الطبيعي.[2]

التراجع في الوفيات مرده الى التحسن في إمدادات التغذية خلال القرن 18م، التحسينات الكبيرة في مجال الصحة العمومية كاستعمال التلقيحات التي ساهمت في خفض وفيات الأطفال، التحسينات في إمدادات المياه، الصرف الصحي وتنامي المعرفة العلمية بأسباب

[1]Tabutin D,(1980). problème de transition démographique, tome 1, CABAY, Louvain-la-Neuve
[2] http://fr.wikipedia.org/wiki/Transition_démographique

المرض وترقية الوضع الاجتماعي للأمهات ، وبالنتيجة يمكن القول إن ما يميز الحالة الديمغرافية للمجتمعات في هذه المرحلة من مراحل تطورهـــا الاقتصادي والتنموي هو انخفاض معدل الوفيات مع بقاء معدل الولادات مرتفعاً .

3 ـ المرحلة الثالثة:

اختصت هذه المرحلة باتجاه السكان نحو حالة التوازن[1]، والسمة الأساسية للهيكلية التنموية للمجتمعات في هذه المرحلة هي التعمق في استخدام الآلة لتشـــمل مرافق الحياة كافة، مما يكون له انعكاساً بالغ الأثر في أفراد المجتمع حيث تصـــبح عمليـــة إشـــباع حاجاتهم المادية أمراً مفروغاً منه. كما تتوسع إمكانيات إشباع الحاجات المعنوية، وهذا يعني وقبل كل شيء تحسناً أكبر في مستوى الخدمات الصحية من حيث إكتشاف الأمراض ومعرفة أســـبابها وطـــرق علاجها، كما وتزداد الرعاية الصحية بالأمومة والطفولة مما يقلل خطر الموت على النساء في فترتـــي الحمـــل والإنجاب وكذلك عن الأطفال في سنواتهم الأولى.

والنتيجة الحتمية لكل هذا هو استمرار الإنخفاض في معدلات الوفيات، بالإضافة إلى ذلك فإن التوسع في استخدام الآلة في الاقتصاد يزيد من إنتاجية العمل مما يعني ـــ وكما ذكرنا سابقاً ـــ إشباع أكثر للحاجات المادية والمعنوية مما يشكل تأثيرا في آلية التفكير الاجتمـــاعي العـــام فيغيـــر الكثير من الأعراف والتقاليد السائدة، ولا سيما

[1] فاتح بعيط :مرجع سابق،ص 13

منها تلك التي تشجع عمليات الإنجاب والتناسـل، كمـا يعمل على توجيه الأفراد إلى التعمق في إشباع حاجاتهم المعنوية وهذا أيضاً له تـأثيره فـي سياسـة الإنجاب فيقلل من إمكانياته وبكلمة مختصرة يمكن القول أن ما يميز الحالة الديمغرافية للمجتمعات في مثل هـذه المرحلـة مـن مراحل تطورها الاقتصادي هو الانخفاض في معدلي الولادات والوفيات.

4 ـ المرحلة الرابعة:

وهي المرحلة التي عرفت فيها الوفيات والمواليد توازن في مستويات ضعيفة،[1] حيث يمكن اعتبارها استمراراً للمرحلة السابقة من حيث التعمق في استخدام العلم والتكنولوجيا الحديثة وما لهما من أثر بالغ في إشباع الحاجات بنوعيها المادي والمعنوي، وكذلك في نشر المعرفة والارتقاء بأفراد المجتمع حضارياً وزيادة سيطرتهم على الطبيعة وما تفرضه عليهم من قوانين بيولوجية، وكذلك على المجتمع بما يمليه عليهم من أعراف وتقاليد وهكذا تصل هذه المجتمعات إلى ما يسـمى بمرحلـة الاستقرار السكاني عند مستويات منخفضة لمعدلي الولادات والوفيات. هذا ويمكن تصـور المراحـل الأربع السابقة لنموذجية الحركة السكانية وترافقها مع حالة التنمية في المجتمع .

[1] فاتح بعيط :مرجع سابق،ص 14.

ثالثا: أسباب الزيادة السكانية:

عندما نتحدث عن النمو السكاني نعني بذلك الزيادة الطبيعية للسكان الناتجة عن زيادة معدلات المواليد عن معدلات الوفيات،[1] خلال الفترة نفسها، يمكن اعتباره تغيرا في الحالة الديمغرافية لبلد مانحو الزيادة يخلق معطيات سكانية جديدة، وترجع زيادة السكان إلى عدة أسباب اجتماعية واقتصادية يتمثل أهمها فيما يلي:

1-أسباب اجتماعية:

1-1-الدين:

للدين تأثير في تبكير الزواج ، فالدين الإسلامي والسنة النبوية تحث على الزواج وترغب فيه مدام الشباب قادرا على أعبائه[2] ، ورغب الدين الإسلامي بتعدد الزيجات والزواج المبكر على أنها عوامل أدت إلى زيادة معدلات الإنجاب .

1-2عدم انتشار وسائل منع الحمل:

إستطاعت المجتمعات المتقدمة أن تتحكم في معدلات المواليد أولا ثم تخفيض هذه المعدلات بعد ذلك ولكن هذه الأفكار لا تجد الصدى الكافي لها في الدول النامية لأنها لا تتفق والتقاليد الاجتماعية أو عادات البيئة الزراعية.[1]

[1] محمد شفيق:السكان والتنمية القضايا والمشكلات،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية 1998،ص 109.
[2] عبد المنعم عبد الحي:علم السكان، المكتب الجامعي،القاهرة،1985،ص 194.

1-3 تشغيل الأطفال:

هذه الظاهرة لازالت منتشرة في أغلب الأرياف فالفلاح يعتبر أولاده الصغار رأسماله الذي يساعده في أعماله اليومية وتحقيق معدلات إنتاج محصولي أكبر ومن ثم كان إنجاب الكثير بالنسبة للمزارع خير وبركة إذ أن الزراعة تعتمد من أساس على الجهد البشري.[2]

1-4 الزواج: إن السمة الغالبة لأغلب المجتمعات الزراعية أن لديهم نسبة كبيرة من السكان المتزوجين ويرجع سبب الانخفاض في نسبة العزاب إلى إقدام الكثير من الريفيين على الزواج في سن مبكرة وذلك للأسباب التالية:[3]

1- اعتبار الزواج شراكة اجتماعية واقتصادية، في نفس الوقت بالنسبة للرجل الزراعي ففي مجتمعاتهم يكون ثمن العمل أرخص نسبيا من ثمن رأس المال .

2- يرى الفلاح أن الزواج لن يزيد في تكاليفه شيئا كثيرا نظرا للفائدة التي تعود عليه.

3- لا يجد الرجل الريفي فائدة من الانتظار طويلا للزواج بعكس رجل المدينة الذي ينتظر السكن أو العلاوات أو زيادة مرتبه.

---

[1] عبد المنعم عبد الحي :نفس المرجع،ص 193.
[2] عبد المنعم عبد الحي :مرجع سابق،ص193.
[3] إسماعيل عبد الحافظ: المشكلة السكانية ،دار المعارف مصر 1964،الطبعة الثانية ،ص371.

1-5 النظرة المتخلفة للمرأة:التشكيك في قدرة المرأة على الإنتاج أو المساهمة في عمليات التنمية. فالمرأة ظلت لفترة مقيدة عن الأعمال الاقتصادية الحرة ، وتوقفت عملية الإعالة عن الرجل خصوصا أن المرأة في العالم الإسلامي والعالم الثالث عموما حريصة على الإكثار من الذرية لا رغبة في الأطفال بل حتى تستطيع فرض سيطرتها على الأمور المنزلية وكذلك على الزوج.[1]

1-6 الرعاية الصحية:إن ازدياد الاهتمام بالجوانب الوقائية والعلاجية للمواطنين وبالمجان وخاصة بالقرى مما أدى إلى التغلب على كثرة الأمراض التي كانت تفتك بالعديد أدى إلى انخفاض الوفيات.[2]

2-أسباب اقتصادية:

2-1 الفقر:

الفقر ظاهرة اجتماعية ومشكلة اقتصادية في نفس الوقت فالفقر يؤدي إلى هبوط المستوى الثقافي وهذا ما يجعل الفرد عاجزا على تقدير المسؤولية التي تترتب عليه من إنجاب مزيدا من الأطفال هنا تلعب الظروف المحيطة على الإنجاب العامل الأهم.[3]

[1] عبد المنعم عبد الحي: مرجع سابق، ص193.
[2] نفس المرجع،ص194.
[3] نفس المرجع ،ص 163.

2-2 التقدم العلمي :لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي خلال القرنين السابقين إلى ثلاث ثورات علمية في ميادين الطب والصناعة والزراعة هذه الثورات انتشرت تقريبا كلها في نفس الفترة السابقة:

2-2-1- التقدم المستمر في العلوم الطبية والعلاجية:

لقد أدى هذا التقدم للحد من أثأر الأمراض المعدية والوبائية إلى جانب تحسين الظروف المحيطة بالعمل والولادة ورعاية الأطفال والصحة العامة وهذا ما أدى إلى خفض نسبة الوفيات واستمرار نسبة المواليد بشكل مرتفع.[1]

2-2-2-التقدم العلمي في الإنتاج الفلاحي والزراعي:لقد عملت الثورة الزراعية على زيادة المعرفة في العلوم الزراعية ووسائل تربية الماشية واستعمال المخصبات وزيادة الغلة واستخدام الآلات في الزراعة ،مما عزز قدرة العالم على الإنتاج وزيادة الغذاء.[2]

2-3 استمرار عملية استغلال الأراضي الجديدة: ساهم اكتشاف أمريكا توسع حركة الهجرة إلى هذه الأماكن ومن ثم استغلال أراضي جديدة ساعدت على رفع الإنتاج للمواد الغذائية والموارد الخام بالتالي كانت الزيادة السكانية.

[1] عبد المنعم عبد الحي: مرجع سابق،ص 162.

[2] توبين علي: مرجع سابق، ص35.

2-4 ارتفاع تكاليف وسائل منع وتنظيم النسل:

من ضمن الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة المواليد وأن تكاليف وسائل تنظيم النسل مازالت مرتفعة نسبيا وخصوصا في البلدان النامية.[1]

2-5 الأسباب السياسية للزيادة السكانية: من ضمن الأسباب التي ترفع في معدل النمو السكاني عموما هي السياسات السكانية التي تنتهجها كثيرا من الدول، إما لرفع عدد المواليد من خلال رفع الخصوبة أو تخفيض الوفيات مع استقرار معدل الولادات بشكل مرتفع.[2]

المطلب الثاني:أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

حول تأثير النمو السكان في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن القول انه لم يكن للباحثين الديمغرافيين والاقتصاديين وجهة نظر موحدة حول هذا الموضوع ويمكن إجمال وجهات نظرهم باتجاهين أساسيين:

1- **الاتجاه الأول:** يرى في النمو السكاني عاملا ذا تأثير سلبي في المسيرة التنموية للمجتمع وذلك انطلاقا من أن الزيادات السكانية سوف تعمل على التهام المنجزات التنموية للمجتمع ،كما أنها تشكل عبئا أو قيدا يعرقل استمرار تقدمه وارتقائه، حيث بني أنصار هذا الرأي وجهة نظرهم هذه مستندين إلى ما يلي:

[1] حميدوش علي:مرجع سابق،ص45.

[2] عبد الرحيم عمران :سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا،صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ،نيويورك عام 1988،ص342.

1- الآثار الاقتصادية:

❖ **الأعباء على ميزان المدفوعات:**إن المشكلة أو الأثر الذي ينتج عن زيادة السكان بنسبة اكبر من زيادة المنتج المحلي من الطعام تضطر البلاد إلى استيراد الفرق ما تنتجه البلاد وما تستهلكه سنويا من الطعام من الخارج، متكبدة في ذلك مشقة الدفع بالعملات الصعبة بينما الواجب أو ما ينبغي أن يكون هو إنفاق حصيلة البلاد من العملات الصعبة في شراء العتاد واللألات اللازمة لإقامة صرح الصناعة والتنمية الاقتصادية باعتبارها الهدف الرئيسي والاسمي لكن الزيادات المتلاحقة في أعداد السكانية غيرة من الوضع وألقت المزيد من الأعباء على ميزان المدفوعات وانتقلت الكثير من بلدان العالم المصدرة للطعام والمستوردة له نتيجة للضغوط السكانية وما يتبعها من ازدياد الحاجة إلى الطعام لسد حاجة الأفواه الجديدة المتزايدة وارتفاع متطلبات الشخص الواحد بحيث لوحظ أن ارتفاع ما كان يستهلكه الفرد ضمن النطاق العالمي بنسبة كبيرة خلال فترة قصيرة وتغير الجبة كميا ونوعيا.[1]

❖ **الادخار الاستثماري والدخل** :كلما زاد معدل نمو السكان(زادت الخصوبة) كلما انخفضت المدخرات وبالتالي الاستثمار وذلك في الوقت الذي يزداد فيه الاحتياجات الاستثمارية للعدد الأكبر من السكان مما يؤدي إلى معدل اقل لنمو الإنتاج وبمتوسط الدخل الفردي،[2] وهكذا فان النمو السكاني يتعارض مع التنمية من زاويتين:

[1] صلاح الدين نامق:التضخم السكاني والتنمية الاقتصادية،دار المغرفة ،مصر1966،ص85.
[2] إبراهيم العيسوي:انفجار سكاني أم أزمة تنمية،دار المستقبل العربي،القاهرة 1984،ص90.

- ➢ تخفيض معدل الادخار والاستثمار من جهة.
- ➢ زيادة الاحتياجات الاستثمارية من جهة أخرى .

إن معدل نمو الناتج الكلي ومتوسط دخل الفرد أقل في حالة النمو السكاني السريع المرتفع عن حالة النمو السكاني الأقل ارتفاعا نتيجة لانخفاض معامل رأس المال الناتج أو معامل رأس المال العامل من جهة وتحويل نمط الاستثمار إلى ما يسمى بالاستثمار الديمغرافي وهو يعتبر إما انه غير منتج وإما انه اقل إنتاجية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة من جهة أخرى بل انه يترتب على ذلك أن معدل النمو الأعلى يصطحب بهيكل اقتصادي اقل تقدما من حيث انه يتميز بقطاع زراعي اكبر وقطاعات صناعية وخدمات اصغر.

❖ **نمو السكان وتكوين رأس المال:** كلما كان معدل الزيادة في السكان_كبيرا في الدول النامية زاد معدل انخفاض نصيب الفرد في الدخل ومن ثم تفاقمت مشكلة تكوين رأس المال.

واقع الأمر انه كلما كانت الموارد المالية شحيحة على حين كان عنصر العمل وفيرا كلما زادت حدة عملية التنمية في البلاد هذا تعيشه معظم الدول النامية ويوجد جانبا لهذه المشكلة أو لها ناجم عن اقتصاديات الدول النامية ساكنة عند مستوى منخفض من الدخل وفي نفس الوقت تعاني كثافة كبيرة في السكان مما يعني شدة حاجتها إلى موارد كبيرة لتحقيق النمو ويتمثل الجانب الأخر في أن معانات الدول النامية في ندرة رأس

المال والزيادة في السكان يجعل عملية الحفاظ على المستويات متدنية فيها أمر بالغ الصعوبة. [1]

❖ **السكان وتوزيع الدخل:** إن العلاقة بين النمو السكاني والعدالة في التوزيع الدخل تقوم على افتراضين أساسين.[2]

أ- إن النمو السكاني السريع وما يقترن به من نمو سريع في قوة العمل يؤدي إلى تناقص الغلة بالنسبة للعناصر النادرة خاصة الأرض ورأس المال ومن ثم يزداد عرض العمل بالنسبة لعرض الأرض ورأس المال مما يؤثر سلبا على الأجور في الناتج الإجمالي وبالتالي يتدهور التوزيع الإجمالي للدخل.

ب- إن النمو السكاني وما يقترن به من ارتفاع نسبة المعولين إلى قوة العمل يؤدي إلى انخفاض المدخرات ويعوق الاستثمار في التعليم ورأس المال المادي وهذا الأثر يكون قويا سلبيا للأسر الفقيرة التي ترتفع خصوبتها ويرتفع متوسط عدد أفراد الأسرة فيها بالمقارنة بالأسر الأحسن حالا مما يؤدي إلى تزايد التفاوت في توزيع الدخل .

❖ **التركيب العمري للسكان وحاجات الاستهلاك:** هناك علاقة قوية بين التركيب العمري ومستويات الاستهلاك ،فالدول السريعة الزيادة في السكان تعتبر من بين الدول الشابة حيث تشكل المجموعة العمرية الصغرى نسبة كبيرة إلى السكان ويميل فيها

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمية:علي الليثي،التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياستها،مؤسسة شهاب ،الإسكندرية،1994،ص346-347.
[2] إبراهيم العيسوي:مرجع سابق ،106-107.

الإنتاج إلى الانخفاض على حين يميل الاستهلاك فيها إلى الارتفاع يقطن الو.م.أ وكندا أقل من 06 % من سكان العالم وينتجون خمس الإنتاج الزراعي العالمي.[1]

على حين يقطن دول شرق الأقصى وغرب أسيا 55 % من سكان العالم ولا ينتجون إلا ثلث الإنتاج بالإضافة إلى ذلك فان توسيع حجم الأسرة المعروفة في الدول النامية يجعل من المنطقي أن يتوسع الاستهلاك السري كنتيجة لكبر حجم الأسرة وهذا الاستهلاك في المجتمع يصبح غير صالح في الخطة القومية للإنتاج ما لم يكن هناك سلوك متزن رشيد في عملية الاستهلاك نفسها كما يشكل عامل الإغراء (نتيجة الاختراعات الجديدة والإبداع...الخ) نحو المزيد من الاستهلاك ويؤثر في المعادلة الصعبة بين عمليتي الاستهلاك والإنتاج.

❖ **التركيب العمري وعبء الإعالة** : بحسب عادة عب الإعالة بمقارنة إنتاج المجموعة العمرية باستهلاكها وعلى هذا فان التركيب العمري للسان في الدول النامية أقل ملائمة منه في الدول المتقدمة وعليه يتبين الحقائق التالية:

أ- إن نسبة كبيرة من موارد الدول النامية تتحول من رأس المال إلى مقابلة أعباء الإعالة.[2]

ب- نظرا لارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة فالنتيجة لا تتمثل في تحويل في الموارد فقط فحسب بل في إهدارها لذلك فلقد

[1] محمد احمد الدوري:التخلف الاقتصادي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1983،ص52.
[2] محمد عبد العزيز عجيمية،علي الليثي:مرجع سابق،ص356-358.

قدرت نفقات إعالة للأطفال الذين يموتون قبل 13عاما بحوالي 3 % من الناتج القومي في الهند على حين تنخفض النسبة إلى 0.3 في المملكة المتحدة .

❖ **السكان والغذاء:** في ظروف النمو السكاني السريع تجد حكومات الدول النامية (التي تتميز غالبا بنمو سكاني سريع) نفسها مضطرة إلى توجيه جانب كبير من مواردها لتنمية الإنتاج الغذائي كما تحاول زيادة القسم القابل للتسويق من الإنتاج الزراعي الغذائي عن طريق رفع أسعار شراء المحاصيل من المزارعين ،هذا في الوقت التي تبيعه للمستهلكين خاصة الفقراء بأسعار اقل من خلال الدعم لذلك يفترض عادة أن النمو السكاني السريع يصطحب بضغط شديد على الأرض مما يؤدي إلى إنهاك التربة واستنزاف القشرة الخصبة منها وكذا النقص من الأرض الزراعية بسبب زحف العمران عليها وبسبب المعدلات العالية للتحضر وهذه مرتبطة بالطبع بالهجرة من الريف إلى الحضر. [1]

2- الآثار الاجتماعية:

❖ **البطالة**:إن النمو الديمغرافي السريع ينجم عنه زيادة أعداد القوى العاملة الذي ينجم عنه توفير عنصر البطالة، لا شك أن ظاهرة البطالة تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم أو النامي،[2] ما لم يجد المجتمع في توظيف وتشغيل هذه الإعداد

[1] إبراهيم العيسوي:مرجع سابق،ص106-107.

[2] ماضي بلقاسم:أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقيم سياسات علاجها،ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،2011،ص2.

المتزايد وان كانت المجتمعات تختلف فيما بينها حول السن المناسب للتشغيل ومن هنا تبرز المشكلة بشكل حادة في مجتمع ولا تبرز في مجتمع أخر وتجدر الإشارة عن معظم البلدان النامية تعاني البطالة لديها وخاصة وان غالبيتها ذات نمو سكاني سريع وحتى تلك القليلة النمو السكاني فإنها هي الأخرى تتواجد فيها صورة من البطالة بسبب استخدام توزيع الأيدي العاملة مثل تركز العمل في فرع إنتاجي أو قطاع معين.

❖ **السكان والخدمات الاجتماعية:** إن التزايد السريع للسكان في البلدان النامية وانخفاض مداخليها وعجز اغلب ميزانياتها وتعدد مجالات الإنفاق فيها جعل من الصعوبة التكفل بالمتطلبات المتزايدة لعدد السكان بها في القطاعات الصحية والتعليمية والخدمات العامة ونلاحظ كذلك الإنفاق في توفير القدر الكافي من السكن اللازم بهذه الدول.

أ-التعليم : تتمثل في مشكلات زيادة عدد تلاميذ الدارس كمشكلات سكانية قد يكون سبب ذلك عدم التوزيع العادل للسكان على المناطق الجغرافية التي تستوعب هذه الزيادة حيث تتكدس أعداد كبيرة من التلاميذ في منطقة لأن بها خدمات تعليمية وعدم توفير تلك الخدمات في منطقة أخرى يحتاج إليها السكان.[1]

ب-الصحة : إن التزايد المستمر في إعداد السكان أدى إلى حدوث ضغط مستمرا على الخدمات الصحية فضلا عن الخدمات الاجتماعية والتربوية وبذلك يحرم السكان

[1] إسماعيل عبد الباري:الديمغرافيا الاجتماعية ،دار المعرفة الطبعة 1،1983،ص199.

من التسهيلات أو انعدامها على ارتفاع معدلات الوفاة كذلك إن الخدمات الصحية يمكن أن تكون منتشرة في الخضر في حين يحرم منها في الريف .[1]

2- **الاتجاه الثاني:** يرى في النمو السكاني عملا ذا تأثير ايجابي في السيرة التنموية للمجتمع إذا ما هيأت له الظروف والعوامل الملائمة للمشاركة في البناء التنموي،و هذا النمو يشكل عندها عاملا من عوامل دفع حركة التنمية قدما للأمام وليس العكس استنادا إلى ما يلي:

- **نمو القوى العاملة:** إن للاستثمار الديمغرافي دورا بالغا في نمو القوى العاملة حيث أن للتعليم والصحة الجيدين قيمة جوهرية وهما مرتبطان على نحو وثيق ،فالتعليم يساعد على في تحسين الصحة والصحة الجيدة تسهم في التعليم الأفضل علاوة على ذلك فان التعليم يسهم في زيادة النمو الاقتصادي ويرفع المداخيل للفقراء كما تولد التحسينات في الصحة عائدات اقتصادية بارزة.[2]

- **اتساع حجم سوق العمل :** إن زيادة السكان هو عامل هام في حفز الاستثمار نظرا لتأثيره على توسيع نطاق السوق وتنوع حاجات الناس وعلى فرص العمل وكلها أمور هامة تؤثر في رأس المال وبالتالي فان تباطؤ النمو السكاني قد يؤثر على حافز الاستثمار وذلك من عدة زوايا.[3]

[1] إسماعيل عبد الباري: مرجع سابق،ص199.
[2] إبراهيم العيسوي:مرجع سابق ،ص87-88.
[3] نفس المرجع ،ص91.

– أن تباطؤ النمو السكاني قد يؤدي إلى تقليص نمو الأسواق وكلما كانت هناك علاقة ارتباط جزئي على الأقل بين معدل الربح وحجم السوق فان مخاطر الاستثمار تتزايد مع انخفاض الربح في ظل مجتمع يتباطأ فيه النمو السكاني والشكل الموالي يوضح ذلك:

❖ **تقوية الدوافع الاستثمارية والتطوير التكنولوجي:** يعتبر النمو الديمغرافي حافزا لزراعة أرض غير مزروعة والدلائل على هذا كثيرة وجديدة تشير إلى أن النمو السكاني كان بمثابة قوة دافعة لزراعة ارض جديدة. والنمو السكاني يساعد كذلك في إنشاء مدن جديدة وفي انتشار الحضارة.[1]

❖ **أثر الهيكل الشباب للسكان:** إن النمو السكاني السريع يؤدي إلى هيكل سكاني شاب هذا الأخير يميل إلى التغير والتحديث والبحث عن حلول مبتكرة للمشكلات،[2]كما أن الشباب يملك القدرة على الابتكار والإبداع إضافة إلى التجديد المستمر في القوى العامل(حيث أن متوسط عمر القوى العاملة يكون منخفضا في ظروف النمو السكاني السريع) .

المطلب الثاني:أثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية في النمو السكاني:

للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أثر كبير في النمو الطبيعي للسكان حيث يبتدئ هذا الأثر من خلال معرفة التأثير الذي تحدثه عملية التنمية في كل من معدلي الوفيات

[1] إبراهيم العيسوي:مرجع سابق ،ص94.

والولادات في المجتمع، وما دام الاستدلال على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إنما يكون من خلال مجموعة من المؤشرات والمقاييس فيجب علينا معرفة مدى التأثير الذي يمارسه كل مؤشر من هذه المؤشرات في المعدلين المذكورين الولادات والوفيات، ونظرا لتعذر القيام بمثل هذه العملية ولتبسيط هذه المسالة نرى أنه من الممكن أخذ احد المؤشرات التنموية الأساسية والاسترشاد به حيث يمكن معرفة تأثيره في النمو الطبيعي للسكان ،وتعميم النتيجة التي تم التوصل إليها على المؤشرات التنموية الأخرى.

يعد مؤشر مستوى الدخل الفردي من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات كما أن ارتفاع مستوى هذا الدخل يعد مظهرأو نتيجة من أهم نتائجها، لذا نرى أنه من الممكن دراسة الأثر الذي يمارسه هذا المقياس في معدلي الولادات والوفيات على انه اثر للتنمية في النمو الطبيعي.

❖ **أثر تحسن مستوى الدخل الفردي في معدل الوفيات:** كنا قد أشرنا سابقا (النموذجية التطور الديمغرافي) وترافقه مع حالة التنمية في المجتمع إلى أن معدل الوفيات ينخفض كلما تقدم المجتمع في مسيرته التنموية،إذ انه لم يعد خافيا على أحد ترافق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع عملية التنمية الصحية،وذلك من خلال اكتشاف الأوبئة والإمراض ومعرفة طرق الوقاية منها ، والنتيجة هي تخفيض في معدل الوفيات وإطالة توقعات العمر بالنسبة للسكان جميعا،أما فيما يخص مؤشر تحسين

مستوى الدخل الفردي (كمقياس تنموي) وأثره في معدل الوفيات في المجتمع فانه يمكن القول أن تحسن الدخل الفردي يقود إلى تخفيض معدل الوفيات وفقا لما يلي:

1-تحسن مستوى الدخل الفردي يزيد من حصة الإنفاق على الخدمات الصحية، وهذا له بالغ الأثر في عملية الكشف المبكر عن الأمراض وإمكانية الحصول العلاج المناسب لها.

2- إن لارتفاع مستوى الدخل الفردي أثر كبير في تحسين نوعية الغذاء وظروف السكن المعيشية الخاصة بالفرد، وهذا يعني تجديدا أفضل لقوة العمل بالنسبة لأفراد المجتمع مما يزيد من توقعات الحياة لهم ويبعد خطر الموت عنهم.

3- هناك دور كبير لتحسن مستوى الدخل الفردي في إمكانية حصول المرأة في المجتمع على الرعاية الصحية المناسبة لها في فترات الحمل والإنجاب وكذلك حصولها على فترات أمومة مناسبة تمكنها من استعادة نشاطها الفيزيولوجي بعد الولادة والاهتمام أكثر برضيعها مما يبعد خطر المرض والوفاة ، بالإضافة إلى الكثير من الدراسات التي تؤكد العلاقة العكسية بين تحسن مستوى الدخل ومعدل الوفيات.

وعليه يمكن القول:إن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أثرا كبيرا في تخفيض معدل الوفيات،وانه كلما بلغ المجتمع مستوى تنمويا اعلي أدى ذلك إلى الزيادة في توقعات العمر بالنسبة لأفراده.

❖ **أثر تحسن مستوى الدخل الفردي في معدل الولادات:** بداية وفي إطار الحديث عن تأثير مستوى الدخل الفردي في معدل المواليد لابد لي من أن أؤكد حقيقة انه لم يكن للباحثين رأي موحد حول هذا الموضوع فبعضهم مثلا يربط خصوبة السكان بالية تدفق الثروة في المجتمع من الجيل القديم إلى الجديد أو بالعكس، وبعضهم الأخرى يرى انه كلما ارتقى المجتمع لدرجات اعلي في سلم التنمية الاجتماعية والاقتصادية تحسن الدخل الفردي للأفراد، وانعكس ذلك سلبا على معدل الخصوبة،ومن ثم ينخفض معدل المواليد لدى السكان.

- إن تأثير الدخل الفردي في الخصوبة إنما يختلف من مرحلة إلى أخرى من التنمية التي بلغها المجتمع، ففي المرحلة الأولى للتنمية ينتقل القسم الأكبر من تأثير الدخل في الخصوبة عن طريق التعليم، وفي المرحلة اللاحقة ينتقل القسم الأكبر لهذا الأثر عن تحسن المستوى الصحي، وفي المرحلة الثالثة(الأخيرة) يصبح ارتفاع مستوى الدخل هو العامل الأكثر فاعلية وتأثيرا في الخصوبة.

إننا في هذا المجال نرى أن للدخل الفردي تأثيرا كبيرا في الخصوبة السكانية فيكون موجبا أحيانا وسالبا أحيانا أخرى،إذا أن الواقع يؤكد انه في مراحل التنمية الأولى يكون المستوى الثقافي والعلمي للسكان متدنيا ،وما دامت زيادة الدخل تقود لزيادة إشباع الحاجات فان هذه الزيادة في الدخل سوف تقود لزيادة في معدلات المواليد وتعليل ذلك:

- مع المستوى العلمي والثقافي المتدني للسكان فان تحسن مستوى الدخل الفردي وكما ذكرنا أنفا يقود إلى زيادة في إشباع الحاجات المادية ومما يقود السكان إلى الإنجاب بلا خوف على مستقبل أطفالهم من المجاعة آو الفقر.

- إن النتيجة الحتمية لاجتماع الجهل والمال هي إنجاب الأطفال وذلك عن طريق الدخول المبكر في الحياة الزوجية وتعدد الزوجات في بعض المجتمعات.

- الدخول المبكر في عملية الإنتاج الاجتماعي نظرا لقصر الفترة الزمنية المخصصة في حياة الفرد للتعليم والتأهيل والتدريب.

- وعلى هذا الأساس فان تحسن مستوى الدخل سوف يؤدي إلى الزواج المبكر وإنجاب الأطفال، أما عندما يرتقي المجتمع قدما على سلم التنمية الاجتماعية والاقتصادية فان هذه العوامل تزول تدريجيا ويصبح ارتفاع مستوى الدخل الفردي عاملا من عوامل تخفيض الخصوبة السكانية وذلك عن طريق تحسين المستوى الثقافي للإفراد وسعيهم لإشباع الحاجات المعنوية وكذلك إطالة المدة الزمنية المخصصة لتأهيل الفرد وتدريبه مما يؤخر سن الزواج في المجتمع، كما لتحسن مستوى الدخل الفردي تأثيرا كبيرا وسلبيا في الخصوبة عن طريق دراية السكان بالطرق العلمية والعملية لتخفيض النسل وتحديده.

❖ **تحسن المستوى المعيشي:**تأثير التنمية على السكان لم ينحصر في هذا الباب فقط بل تعداه ليشمل حياة الناس عامة.

الخاتمة:

فالتنمية بمعناها الواسع ليست هبة الطبيعة أو تسخيراً قدرياً لمجتمع ما دون آخر، كما أنها لا تأتي من الفراغ أو المجهول لفئة من البشر دون أخرى، بل إنها نتيجة لجهود مضنية دؤوبة وصراع مرير تقوم به الجماعات البشرية بغية تطوير مجتمعاتها والارتفاع بمستواها الحياتي إلى الأفضل. إن أحد العوامل الهامة والمؤثرة في تحقيق التباين في المسيرة التنموية لكل مجتمع من المجتمعات هو أنها لا تنطلق جميعها من معطيات سكانية واحدة (عدد السكان، تركيبهم الجنسي والعمري، حالتهم الصحية والتعليمية..الخ)

وبالاستناد إلى ما تقدم من ترابط وثيق وعلاقات متبادلة بين السكان والتنمية نستطيع ملاحظة التباين في مستويات التنمية التي حققها أو قد يحققها مجتمع ما بالاستناد إلى معطياته السكانية مع ثبات أو استبعاد العوامل الأخرى المؤثرة في التنمية.

إن الانطلاق من حقيقة أن سكان كرتنا الأرضية يتزايدون بمعدلات متسارعة، وأن جل هذه الزيادة تتركز في مجموعة البلدان النامية والجزائر واحداً منها.

الفصل الثالث:دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في الفترة 1990م–2010م.

الفصل الثالث:: دراسة تحليلية للعلاقة بـين النمـو السـكاني والتنميـة الاقتصـادية والاجتماعية في الجزائر في الفترة 1990م-2010م.

- **المبحث الأول:** التغيرات الكمية والنوعية لسكان الجزائر خـلال الفتـرة:1990-2010 والعلاقات المتبادلة فيما بينها:
  - **معدل الزيادة السنوية للسكان:**
  - **معدل الخصوبة السكانية:**
- **المبحث الثاني:** التغيرات الكمية والنوعية لسكان وأثرها فـي عمليتـي التنميـة الاقتصادية والاجتماعية:
  - **المرحلة الأولى:الممتدة من 1990م -1998م**
  - **المرحلة الثانية 1999م-2010م**

المقدمة:

تناولنا في الفصل السابق العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية، من الجانب النظري وأشرنا أكثر من مرة إلى طبيعة الدور الذي يمارسه العامل البشري على المسيرة التنموية للمجتمعات بمراحلها المختلفة ومعطياتها المتباينة، أما الآن نحن بصدد دراسة تحليلية للواقع السكاني والتنموي في الجزائر في الفترة **1990-2010**،لا بد لنا أن نشير إلى ضرورة ملاحظة وتدقيق العلاقات المتبادلة فيما بين مؤشرات النمو الإقتصادي والإجتماعي وحركة المتغيرات السكانية ، لما لهذا الأمر من أهمية علمية وعملية كبيرة كونها تشكل المنطلق الصحيح في تطوير منهجية التخطيط ليصبح أكثر شمولية ودقة وأكثر ارتباطاً مع متطلبات التنمية.

من ناحية أولى يمكن القول: إن تحليل الواقع الديمغرافي للجزائر على امتداد20 سنة, يقدم لنا صورة واضحة عن طبيعة التغيرات السكانية المعاصرة لمجتمعنا.

وفي الجهة الأخرى ندرس مختلف المؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمنها معطيات الحسابات الاقتصادية القومية خلال الفترة المدروسة تقودنا إلى نتيجة ألا وهي أن الجزائرخلال فترة قصيرة من الزمن قد قطعت أشواطا كبيرة على مسار التنمية.

المبحث الأول: التغيرات الكمية والنوعية لسكان الجزائر خــلال الفترة:1990 - 2010 والعلاقات المتبادلة فيما بينها:

1- معدل الزيادة السنوية للسكان:

يثير موضوع النمو الديمغرافي في أي بلد اهتماما بالغا وهذا المؤشر أحد أهم المتغيرات الديموغرافية التي تنعكس آثارها في حركة كل من الظــواهر السكانية والاقتصادية والاجتماعية في آنٍ واحد، فمعدل الزيادة السكانية هو حصيلة لعوامل متغير ومرتبطة بالبنية الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية أي انه يؤثر بشكل أساسي في حجم القوة البشـــرية والقوة العاملة، وإمكانية تأمين حاجات الأنشطة الاقتصادية للأيدي العاملة في حين أن تزايد السكان من جهة أخرى يرتب التزامات عديدة ومتنوعة على الفعاليات الاقتصادية المختلفة تتمثل في ضرورة تأمين الاحتياجات الاستهلاكية وغيـــر الاستهلاكية تزايدة للمواطنين.

جدول رقم(1) : تطور ولادة حية و معدل المواليد الخام .

Années	1990	2000	2008	2009	2010
Nombre de Naissances (en milliers)	775	589	817	849	888
Taux Brut de Natalité (en ‰)	30,94	19,36	23,62	24,07	24,68

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم(2): تطور إجمالي عدد السكان المقيمين و الزيادة الطبيعية.

Années	1990	2000	2008	2009	2010
Population au milieu de l'année (en milliers)	25 022	30 416	34 591	35 268	35 978
Accroissement naturel (en milliers)	624	449	663	690	731
Taux d'Accroissement Naturel	2,49	1,48	1,92	1,96	2,03

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

و الملاحظ من الجدولين أن الجزائر مرت بمراحل مختلفة، أولها تميزت بانفجار ديموغرافي مباشرة بعد الاستقلال، ثم وبفضل سياسة تحديد النسل التي انتهجتها الدولة، نزل منحى الولادات ليصل إلى أدنى من 2 % ، وبالعودة إلى تفاصيل بداية من 1990م نكتشف أن ذروة عدد الولادات يعود إلى سنة 1992 بواقع 799 ألف مولود حي، فيما سجل وفاة 160 ألف من كل الأعمار، تليها سنة 1994 بواقع 776 ألف مولود حي ووفاة 180 ألف، ثم 775 ألف مولود حي لكل من سنتي 0991 و3991 ووفاة 861 ألف، بالنسبة للأولى و151 ألف بالنسبة للثانية،غير أن المفاجأة تكمن في تراجع عدد الولادات في سنوات0002 و2002 و3002 و4002، التي انخفضت بها إلى 985الف 716 ألف، و946 ألف و966 ألف مواليد أحياء على التوالي، فيما بلغ أدناها في سنة 0002 التي سجلت 985 ألف مولود حي فقط. فقد عاودت في الارتفاع منذ سنة 0002، لتصل في سنة 5002 إلى 307 ألف مولود حي، إلا أن هذا العدد يبقى دون الأرقام المسجلة في السنوات الخمس الأولى من عشرية التسعينيات، التي بلغت أقصاها سنة 2991 بواقع 977 ألف مولود أما سنة 7002 م بلغ عدد السكان 33.8 مليون نسمة، بمعدل نمو 1.21 %. متخطية بذلك الرقم الذي تم تسجيله مطلع

السنة الجارية والمقدر ب 33.2 مليون نسمة، إلا أنها حملت من جهة أخرى، مستجدات وهي أن الزيادة التي سجلت سنة 7002 والمقدرة ب 006 ألف نسمة، ليس مردها إلى عدد الولادات فحسب، وإنما لارتفاع عامل الأمل في الحياة الذي وصل إلى 57 سنة بالنسبة للجنسين (47 سنة للرجال، و57 بالنسبة للنساء)، مما يعني بالنتيجة أن الجزائر تتجه تدريجيا نحو فقدان خصوصية ديمغرافيتها التي ظلت على مدار سنوات.

أما سنة 2010 شهدت بداية الصعود، سجلت فيها و888000 ولادة جديدة ليصل الى 2.3% زيادة طبيعية، وبالمقابل سجل. وبهذا فإن نسبة النمو تجاوزت في ذات السنة عتبة الـــ2 بالمائة. ومقارنة بسنة 2009 فإن نسبة الزيادة في المواليد بلغت 6,4 %، أي بارتفاع قدر بـــ39 ألف مولود جديد ونتيجة لذلك، فإنه تم تسجيل استمرار في ارتفاع نسبة السكان البالغين لأقل من 5 سنوات، والتي انتقلت من 10 % إلى 7,10 بالمائة، كما سجل ارتفاع في نسبة السكان الذين تجاوزوا الستين من العمر بين 2009 و2010, إذ انتقلت من 4,7 إلى 7,7 %. وبلغ عدد النساء اللواتي يتراوح سنهن بين 15 و49 سنة، أي اللواتي هن في سن الإنجاب، حوالي 2,10 ملايين امرأة.

هذا ويمكن رد الأسباب المباشرة لهذه الزيادة الكبيرة في عدد سكان إلى ما يلي:

1-1- انخفاض معدل الوفيات: وبشكل خاص معدلات وفيات الأطفـــال والرضـــع.

جدول رقم(03) تطور الوفيات الإجمالية و معدل الوفيات الخام.

Années	1990	2000	2008	2009	2010
Nombre de Décès (en milliers)	151	140	153	159	157
Taux Brut de Mortalité (en ‰)	6,03	4,59	4,42	4,51	4,37

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء.

و الملاحظ من الجدول أعلاه أن ظاهرة الوفيات عرفت في الجزائر انخفاضا ملحوظا حيث قدرب6.03 ‰ سنة 1990م وبدا في النزول من 6.43 ‰ 5.82 ‰ على التوالي مع السنوات بالترتيب 1995م،1998م و قارب 5.6 ‰ سنة 1999م أما أمل الحياة عند الولادة قارب 70سنة في سنة 1999م ليصل سنة 2000م 4.59 ‰ ، ويستمر في النقصان ليصل سنة 2010م 4.37 ‰.

خلال هذه الفترة (1990-1999)، كان هناك ركود حوالي 6٪ ٥ مع لا يزال من التراجع الكبير في السنوات 1993 و 1994 و 1995. هذه هي سنة عندما كانت البلاد تأثرت من الإرهاب. بعد هذا التاريخ تحيي TBM، مرة أخرى.

جدول رقم(4): تطور معدل وفيات الرضع حسب الجنس (لألف ولادة حية)

Années	1990	2000	2008	2009	2010
Taux de Mortalité Infantile Masculin (en %)	49,2	38,4	26,9	26,6	25,2
Taux de Mortalité Infantile Féminin (en ‰)	45,8	35,3	23,9	22,9	22,2
Taux de Mortalité Infantile Ensemble (en ‰)	46,8	36,9	25,5	24,8	23,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

أما عن وفيات الأطفال الرضع قد عرفت هي الأخرى انخفاضا ملحوظا حيث انتقلت من46.8 ‰ سنة 1990م وقدر عدد المواليد الميتون ب21.4‰ ، لتصل36.9 ‰ سنة 2000م مستمرة بذلك في النقصان إلى 4.5 ‰ سنة2003م هذا الانخفاض يعود إلى البرنامج الوطني للكفاح ضد وفيات الأطفال،لتصل سنة 2010م 23.7 ‰ ،مع ولادات ميتة ب18.2 ‰.

جدول رقم(5) : تطور المواليد الميتون حسب الجنس (للحصول على كل ألف مولود)

Années	1990	2000	2008	2009	2010
Taux de mortinatalité Masculin (en ‰)	23,5	24,6	21,3	19,6	19,6
Taux de mortinatalité Féminin (en ‰)	19,1	22,8	18,4	17,2	16,7
Taux de mortinatalité Ensemble (en ‰)	21,4	24,7	19,9	18,4	18,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

حيث نجد ان هناك هبوط في المعدلات من 21.4‰ -24.7‰ -18.2‰ على التوالي مع السنوات بالترتيب 1990م-2000م-2010م

إن هذا الانخفاض الكبير في معدل وفيات الرضع يعد مؤشراً لا لبس به عن مدى الرعايـــة والاهتمام التي لقيتها وما زالت تتلقاها الأمومة والطفولة في السنوات الأخيرة. وهــذا بـــدوره أيضاً يعد انعكاساً للتطور الاقتصادي والاجتماعي .

1-2- ارتفاع معدل الولادات: وعدم مسايرتها الانخفاض في معدلات الوفيات بشكل عام مـــع ضــــرورة الإشارة إلى ميل هذا المعدل للانخفاض خلال فترة الدراسة، فالولادات بالنسبة لبداية هذه الفترة اشتد الانخفاض بها في النصف الثاني حيث نجد

معدل الولادات ينتقل من30.94 ‰ سنة 1990 و25.33‰ سنة 1995م إلى 19.36 ‰ سنة 2000م ولقد بلغ المعدل الخام للولادات سنة 1996م 22.9 ‰ نتيجة لانخفاض معدل المواليد من 711000سنة 1995م إلى 6540000 سنة 1996، ويعد هذا المعدل منخفضا مقارنة ب 30.4 ‰ المسجل سنة 1992م .وقد حافظ على نفس وتيرة التراجع بين سنتي 1998م و سنة 2003م عند المستوى 1.42% سنة 1998م و 1.84% سنة 2000م ثم 1.58% سنة 2003م، أما سنة 2010م قدر عدد المواليد الخام ب 24.68 ‰ ، وهذا من ملاحظة الجدول التالي.

جدول رقم(6) : تطور ولادة حية و معدل المواليد الخام

Années	1990	2000	2008	2009	2010
Nombre de Naissances (en milliers)	775	589	817	849	888
Taux Brut de Natalité (en ‰)	30,94	19,36	23,62	24,07	24,68

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

وإن انخفاض معدل الزيادة الطبيعية يعود بالأساس للانخفاض المستمر للولادات.

وبعد استعراض واقع معدلات الزيادة السنوية الطبيعية لسكان الجزائر خلال الفترة المدروسة ، نقول أن هذه الزيادة ما هي إلى نتيجة حتمية من نتائج عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قادت في مجتمعنا إلى تحسن الوضع الصحي للمواطنين مما قاد إلى تخفيض معدلات الوفيات خفضـاً كبيرا في هذه الحقبة، أما فيما يخص معدل الولادات فإن أغلب الباحثين الديمغرافيين يؤكدون أنه ومع تقدم المجتمع خطوات على طريق التنمية تنخفض معدلات الوفيات بسرعة اكبر من معـدلات المواليد نظراً

لارتباط هذا الأخيرة بجملة من العوامل الدينية والنفسية والاجتماعية. وهذه العوامل لا تتغير إلا مع تقدم المجتمع أشواطاً بعيدة على مسار التنمية، وهذا ما يؤكد واقعنا الديموغرافي الـــذي ســـبق شرحه (ميل معدلات المواليد إلى الانخفاض مع تطور مستوى التنمـــوي .

2- معدل الخصوبة السكانية:

الخصوبة هي المحدد الرئيسي للحركية الديمغرافية فدراستها تسمح لنا بضبط تغيرات و توجهات النمو الديمغرافي من خلال تأثيره المباشر في معدل الولادات،و إن لتحليل الخصوبة تبعا لمدد الزواج و حسب الفترات دلالة و أهمية ،فحسب" **قواوسي علي**"هذه الطريقة في التحليل توضح و تفسر اتجاهات الخصوبة خاصة الشرعية.

جدول رقم(07) : تطور مؤشر الاصطناعية الخصوبة و متوسط العمر عند الولادة (AMA)

Année Indicateur	1990	2002	2005	2008	2010
Indice synthétique de	4,50	2,40	2,81	2,84	2,87
L'âge moyen à la maternité (en années)	29,5	32,0	31,9	31,8	31,7

Source : Annuaire statistique de l'Algérie

والخصوبة لا يمكن اعتبارها متغيرا مستقلا وإنما هي في ارتباط مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية. ونرى أن الانخفاض في معدلات الخصوبة خلال هذه الفترة سريع جدا. و بين المسح الجزائري لصحة الأسرة سنة 2001م انخفاض الخصوبة

وبلوغها معدلات الإخلال. لتكون في بداية هذه الدراسة 4.50 % لتبدأ في النقصان لتصل الى 2.40%و 2.87% على التوالي مع السنوات 2002م-2010م ،

المقارنة بين السلاسل الزمنية لمعدلات الخصوبة حسب العمر يدل على أن الانخفاض في معدل الخصوبة الإجمالي مدين خاصة إلى الانخفاض في معدلات الخصوبة في لمجموعات الأصغر سنا والأكبر سنا.ونحن بعد ذلك في وجود تركيز التقليدية من الولادات في منتصف الحياة الخصبة. "لوحظ هذا النمط حيثما كان هناك انخفاض في معدلات الخصوبة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها الانخفاض في سن الزواج في الواقع الجزائري كما في معظم الدول العربية والمسلمة الجزء الأكبر من الولادة يحدث في الزواج. لذا فإن أي تغير في معدلات الخصوبة الإجمالية يخضع للدخول الفعلي في سن الإنجاب، وربط **قواوسي علي** هذا الانخفاض في الخصوبة باستعمال طرق منع الحمل خاصة منها العصرية.

- **أولا: العوامل الاقتصادية:**

رغم أن الظاهرة الخصوبة وتنظيم النسل ظاهرة ديموغرافية و بيولوجية بحتة إلا أنها تتأثر بعدة عوامل تحيط بها و تؤثر فيها عبر الزمان و المكان منها العوامل الاقتصادية ويمكن التماس تأثير العامل الاقتصادي في الخصوبة السكانية في الجزائر خلال فترة الدراسة من خـــلال تقسيم الأسر إلى مجموعتين أساسيتين، وذلك وفق مؤشر الدخل.

1- بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود: تتميز بحجم كبير ومستوى خصوبة عالي لدى هذه المجموعة من الأسر و التي لا ترى في كثرة الأطفال مزيدا من الخسارة بل قد تأمل في أن يعود عاملا لبعض المكاسب المادية و هذا ناتج عن شدة معاناتها.

2- بالنسبة للأسر ذات الدخل غير المحدود: إن هذه المجموعة من الأسر قادرة على أن تعكس الآثار التضخمية على غيرها، وعلى الرغم من ذلك فإننا نلاحظ انخفاض معدل الخصوبة السكانية وهذا راجع لإحساس الأفراد بكيانهم و أكثر إدراكا للظروف المحيطة بهم لما يدفعهم نحو الطلب لمزيد من الرفاهية ومن البديهي أن يقل نصيب الفرد من دخل الأسرة عند زيادة عدد أفرادها، وأن التعليم و الوعي ورفع المستوى الاجتماعي و الاقتصادي للأسر يؤدي إلى الحد من الانفجار الديمغرافي .

ثانيا: العوامل الاجتماعية.

1- التعليم والأمية:

يهدف التعليم إلى تنمية القدرات الفردية والنزعة الاستقلالية في التفكير و الحكم على الأمور وأكدت أغلبية الدراسات على أهمية التعليم و خاصة تعليم البنت كتأخر المحددات الرئيسية التي تؤثر على تغيير السلوك الإنجابي أثبتت هذه دراسات بان المتغيرات التعليمية تؤثر على المتغيرات الوسيطة للخصوبة و الوفيات ومن ثم على السلوك الإنجابي ، فالمرأة المتعلمة تشارك بصفة أكثر في علمية صنع القرار داخل

الأسرة خاصة المتعلقة بصحتها الإنجابية ،من أهم العوامل التي تجعل التعليم يؤثر على الخصوبة في الجزائر يمكن أن نذكر مايلي :

- النساء المتعلمات يتزوجن في أعمار متأخرة نسبيا مقارنة بمثيلاتهن غير المتعلمات وعلى سبيل المثال بين المسح الجزائري للأسرة كما هو موضح في جدول (4-11)،إن العمر عند الزواج في الجزائر سنة 2001 بالنسبة للنساء المتعلمات يساوي 28.3 سنة بالنسبة للاميات و يقدر 30.7 سنة بالنسبة للواتي تحصلن على شهادة متوسطة و 32.2 سنة لمن لهن مستوى ثانوي وأكثر، نلاحظ نفس الشيء بالنسبة للرجال، و للتأخير في سن الزواج تأثير مباشر على صحة الأم عند الولادة و التقليل في نسبة الأطفال الذين يولدون في ظروف خطرة

- إن النساء المتعلمات لهن أكثر قدرة على التفاوض في اختيار الزوج أو رفضه في حالة اعتباره غير ملائم.

- إن التعليم يؤثر بصفة مباشرة على تحسين الأوضاع الصحية للمرأة وذلك نتيجة لمعرفتها ووعيها بظروف الوقاية الصحية ولحرصها على تحسين والمحافظة على صحتها و صحة أطفالها ،فنلاحظ غلى سبيل المثال فوارق هامة في معدلات وفيات الأطفال الرضع حسب المستوى التعليمي للأم، و تبرز نفس الفوارق إذا أخذنا نسبه الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن في الجزائر مثلا إن هذه النسبة تتراوح بين 11 %عند النساء الأميات وتنخفض إلى نسبة 7.9% إذا كانت تقرا ، وتقل

إلى مستوى اقل بكثير إلى نسبة 4.6 % إذا كانت المرأة لها مستوى تعليمي ثانوي أو أكثر.

- تتعرض المرأة المتعلمة أكثر من مثيلاتها غير المتعلمة أو اقل تعلما إلى نماذج الحداثة كان ذلك عن طريق السفر أو مطالعة المجلات .

- بين المسح الجزائري لصحة الأسرة سنة 2001م انخفاض الخصوبة وبلوغها معدلات الإخلال لكل الفئات ماعدا فئة الأميات كما هو موضح في الجدول (4-12) قدر معدل الخصوبة الكلية بالنسبة لهذه الفئة ب 2.9 طفل/ امرأة و 2.4 طفل/امرأة بالنسبة لمن تقرا وتكتب فقط و 1.5طفل/امرأة بالنسبة للمستوى الثانوي فما فوق.

إن هذه المؤشرات كافة وإن دلت على شيء فهي تدل على القفزة النوعية والكمية التي حققتها الجزائر في مجال التعليم بين أفراد المجتمع مما أثر تأثيراً كبيرا وواضحاً في معدل الخصوبة. وساعد على تخفيضه إذ إنه وعلى الرغم من ارتباط الخصوبة في مجتمعنا بالكثير من العوامل الدينية والاجتماعيــة والثقافية إلا أنه يمكننا التماس التأثير السلبي للتعليم فيها.

2- زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي:

إن عمل المرأة من أهم المتغيرات الاجتماعية التي حصلت في الجزائر خلال فترة الدراسة وساهمت إلى حد كبير في تخفيض معدل الخصوبة كانت زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

انطلاقا من نظرية سبنسر يرى أن المرأة يزداد اهتمامها بذاتيتها مما يعرقل تفرغها للإنجاب و تربية بالإضافة إلى تحكمها أكثر في استعمال وسائل تنظيم النسل رغبة منها في المحافظة على رشاقتها و جمالها و إزاء متاعب الحمل و رعاية الأطفال ورضاعتهم.[1] هذا ويمكن التماس زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي فـــي الجزائر من خـــلال معطيـــات الإحصائية .

الجدول رقم(08): معدلات النشاط حسب العمر والجنس (1989–2010).

	Sexe	1989	2000	2006	2010
Population occupée (1)					
	F	317	884	1497	1474
	T	4432	6229	8869	9735
STR1+STR2	F	84	405	253	348
	T	1011	2339	1241	1077
Population active (3)	M	5046	7280	8360	8990
	F	541	1288	1749	1822
	T	5588	8568	10110	10812
			0,0357	0,0960	0,0168
Taux but d'activité (4)	M	40,8	47.7	50.2	49,9
	F	4,5	8.3	10.7	10,4
	T	22,8	27.9	30.7	30,4
Taux d'occupation (5)	M	81.4	73.9	88,2	91,9
	F	58.5	61.9	85,6	80,9
	T	79.3	72.1	87,7	90,0
Taux de	M	18.4	26.6	11,8	8,1
chômage (6)	F	15.5	31.4	14,4	19,1
	T	18.1	27.3	12,3	10,0

Source: 1966: (Laouragh. H, 1996, p. 124) 1977, 1987, et 1989: (ONS, 1992, p. 15) 2000: (ONS, 2003 b, p. 1). 2006: (ONS, 2007, p1) 2010: (WWW.ONS.DZ

حيث نقرا من الجدول مختلف الانشطة عند الإناث من الفئة النشطة، نلاحظ الزيادة بمعدلات متضاعفة و ها راجع لتعلم المرأة وخروجها للعمل ومشاركة الرجل في جميع النشاطات.

[1] علي عبد الرزاق:علم الاجتماع ،دار المعرفة،اسكندرية،مصر،1998،ص،110.

الجدول رقم(09):تطور عدد السكان الناشطين من سنة م1960-2003م.

السنوات	عدد السكان الناشطين (المليون)			نسبة عدد السكان الناشطين %		
	رجال	إناث	المجموع	رجال	إناث	المجموع
1966م (3).	2.45	0.109	2.67	40.43	1.82	21.20
1987 (3).	4.23	1.11	5.34	36.75	9.97	32.53
1998 (3)	6.76	1.41	8.17	45.68	9.72	27.90
2000 (4).	7.608	1.082	8.69	25.013	3.56	28.57
2003 (4).	7.51	1.251	8.762	23.58	3.93	27.51

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

وهناك دراسات ميدانية أثبتت أهمية عمل المرأة في تقليص خصوبتها اتخذت السلطات الجزائرية هذا المسعى مبكرا منذ إحساسها بخطورة المشكلة السكانية، وارتفعت نسبة المشتغلة خلال السنتين الأخيرتين من 2003م إلى 2004م من 13.96% إلى 17.43% أما الخصوبة العامة فتراجعت إلى معدلات لم تشهدها من قبل أي 2.3 طفل/ امرأة خلال نفس الفترة .

خروج المرأة لميدان العمل يتطلب منها تغيير أدوارها من ربة بيت إلى عاملة مما اضطرها إلى تباعد الولادات و تقليل من عدد الأطفال لضيق الوقت المخصص لهم.

الجدول رقم(10):تطور في فئة المشتغلات بالنسبة لجميع المشتغلين 1966م-2004م.

السنوات	نسبة المشتغلات %	السنوات	نسبة المشتغلات %
1966م (1)	4.39	1994 (2)	9.98
1977 (1)	5.59	1999 (2)	10.61
1987 (1)	8.11	2000 (3)	12.8
1989 (1)	9.38	2003 (4)	13.96
1992 (1)	9.54	2004 (4)	17.43

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

لتصل المشتغلات سنة 2010م 1474و الفئة النشطة إلى أما المعدل الخام للنشاط فقد وصل إلى 1822، أما المعدل الخام للنشاط فقد قدر ب 10.7% وهذا من نفس السنة، نسبة فالمرأة اليوم في مجتمعنا تختلف نوعياً عن المرأة التي عهدناها من قبل فهي لم تعـد مجرد حاضنة أو مخلوقاً تنحصر وظيفته الاجتماعية داخل جدران المنزل، بل على العكس مـن ذلـك فهي اليوم و بالإضافة إلى ضلوعها بدور الأم والمربية تنطلق من عزلتها و تحطم قيود الجهل لتضع يدها بيد الرجل مساهمة معه في البناء والتنمية، بحيث أصبحنا نرى مشاركتها واضحة وجلية في مختلف الأنشطة في مجتمعنا.

إن لزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تأثيراً كبيرا وسلبياً في معدل الخصوبة ويمكن اعتباره عاملاً هاماً من جملة العوامل التي أدت إلى انخفاض هذا المعدل في بلدنا في الفترة المدروسة.

3- نشر الوعي والثقافة لدى الإناث: وما ينتج عنه من تأخير في سـن الزواج وتباعد الحمولات، والخصوبة عامل شديد الحساسية والارتباط بمستوى التعليم والثقافة

بحيث يمكن التماس التأثير الســـلبي للتعليم في الخصوبة ونشر العلم والثقافة في أوساط الجيل الأنثوي يؤثر سلباً في الخصوبة بعدة طرق منها:

3-1- **تأخر سن الزواج:** أثرة العوامل الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية التي عرفتها البلد خاصة في الفترة الأخيرة على تقليص نسب الزيجات و من أهم هذه العوامل التحاق الفتاة بالتعليم الجامعي عمل على إبعادها عن التفكير في الزواج المبكر إلى أن تنهي تعليمها الجامعي التي غالبا ما يستمر إلى منتصف العشرينيات من عمرها و كذلك تقلص فرص الحصول على منصب شغل بالنسبة للذكور بعد التخرج من الجامعات و التي بدوره قد يأخذ مدة طويلة لإنهائه حتى بعد استقرار هذا الأخير يجد نفسه عاجزا أمام ضعف الأجور عن ادخار المبلغ الكافي لمشروع الزواج بعد سنوات طويلة من عمره خاصة أمام أزمة السكن و الغلاء ومع تغير الشكل الظاهري لزواج في الفترة الأخيرة تأثر بالثقافة الغربية هذه العوامل كلها ساهمت بطريقة أو بأخرى في عزوف الشباب عن الزواج و إتباع الرذيلة و الانحراف.

جدول رقم(11) :تطور نسب العزاب حسب الجنس و العمر الخماسي.

	ذكور		إناث	
	1992	2002	1992	2002
15-19 ans	99.8	99.8	96.4	98.2
20-24 ans	95.7	98.4	70.4	83.4
25-29 ans	71.6	85.3	34.8	57.6
30-34 ans	28.6	53.7	13.2	33.8
35-39 ans	6.8	18.9	6.4	16.6
40-44 ans	3.2	7.3	3.1	9.1
45-49 ans	2.2	2.3	1.9	3.7
50-54 ans	0.7	1.3	1.9	2.6
55-59 ans	1.4	0.9	0.6	1.5
60-64 ans	0.4	0.3	0.4	0.6
65-69 ans	0.3	0.2	0.8	0.9
70 ans & +	0.2	0.4	0.9	0.2

Sources : (Papfam-02)

ومن خلال المعطيات المتوفرة لدينا نلاحظ تراجع كبير في نسبة المتزوجات مما أدى إلى ارتفاع نسب العازيات من عام لأخر وقد وصلت إلى 8.1 طفل/امرأة ومع تأزم الوضع نتيجة العوامل المذكورة سابقا تراجعت نسبة المتزوجات إلى حدود 38.18 % سنة 1998م أما نسب العازيات فارتقى إلى حدود 61.82% هذا ما جعل الخصوبة العامة تشهد انخفاض وصلت إلى حدود 2.8 طفل/امرأة سنة 1995م.

ارتفاع في نسب العازيات ما بين 1992م و 2002م كما هو موضح في الجدول و تراجع في نسب المتزوجات في الفترة الأخيرة حتى بداية القرن الجديد كان له الأثر المباشر في تراجع معدلات الخصوبة إلى معدلات غير مسبوقة من قبل.

جدول رقم(12) : تطور الزواج المسجل و معدل الزواج الخام .

Années	1990	2000	2008	2009	2010
Nombre de Mariages	149 345	177 548	331 190	341 321	344 819
Taux Brut de Nuptialité (en ‰)	5,97	5,84	9,58	9,68	9,58

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

إن التزام الأنثى بمؤسستها التعليمية يقف عائقً أمام زواجها المبكر وما يستتبعه من إنجاب الأطفال مما يعمل على التقليل من عدد مواليدها وانخفاض خصوبتها.

ب- **تباعد الحمولات:** إن المرأة المتعلمة الواعية تدرك أهمية ترك مدة زمنية كافية لتربيـــة الطفل وترميم وضعها الفيزيولوجي والصحي بين الحمل والآخر، وهذا أيضاً له بالغ الأثر في التقليـــل من عدد حالات الولادة لديها، هذا ويمكن اعتبار عملية نشر الوعي والثقافة في أوساط الجيل الأنثـــوي أحد العوامل الرئيسة التي قادت إلى تخفيض معدل الخصوبة خلال فترة الدراسة.

جدول رقم(13) :تطور تطبيق موانع الحمل (%) حسب نوع الطريقة (1986-2002)

السنة	1992	1995	2000	2002
حبوب منع الحمل	38.7	43.4	44.3	46.8
طرق أخرى	1.3	0.7	/	1.1
مجموع الطرق الحديثة	**43.1**	**49.0**	**50.1**	**50.8**
الطرق التقليدية	7.7	7.9	13.9	5.4
إجمالي الحالات	**50.8**	**56.9**	**64.0**	**57.0**

Source: ENAF-86, PAPACHILD-92, EDG-95, EDG-00, PAPFAM-02

وتعتبر وسائل تنظيم النسل من المتغيرات التي كانت ومازالت لها نجاعة في تخفيض الخصوبة في الفترة الأخيرة نتيجة انتشارها المذهل وعبر جميع الوطن مجانا

وسهولة استعمالها خاصة الحديثة منها، حيث انتقلت من نسب منخفضة الى مستويات اعلي كما هو موجود في الجدول أعلاه حيث انتقلت الحالات الإجمالية من 50.8% سنة 1992م إلى 57.0% سنة 2010م، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المستعملات لهذه الوسائل من عام لأخر، سابقا لم تكن معروفة تضاعف عدد السكان في ظرف قصير ومن ثم أحست السلطات بتفاقم المشكلة السكانية و أثارها الوخيمة في امتصاص فرص التنمية مما جعلها تتخذ إجراءات و تدابير قانونية مدعمة بلوائح عمل ترجمت في برنامج تنظيم الأسرة سطرت أهدافه بدقة من اجل حد من زيادة السكانية المتزايدة من خلال رفع نسبة المستعملات و زيادة الإقبال عليها حيث ارتفعت نسبة المستعملات حسب الجدول مما انعكس إيجابا على تقليص معدل الخصوبة إلى 5.29 طفل امرأة ارتفع إقبال على هذه الوسائل بفضل النتائج الايجابية المحققة و عملية التوعية في مختلف شرائح المجتمع وصلت إلى سنة 1995 م إلى نسبة 56.50% في مقابل تراجع معدل الخصوبة الكلية إلى حدود 3.98% طفل/امرأة مع تطور وسائل الاتصال و انتشارها المذهل خاصة في مجال السمعي البصري أدى إلى حدوث تغير في نمط الأسرة من حيث شكلها و دورها أي من أسرة ممتدة كبيرة العدد إلى أسرة مصغرة نووية مستقلة عن الأسرة الأم عدد أفرادها محدود وانتقال السلطة الأبوية إلى سلطة مشتركة بين الزوج و الزوجة

أدت إلى التحولات إلى زيادة إقبال على استخدامها حيث ارتفعت نسبة المستخدمات سنة 2002م إلى نسبة 77.9% مما انعكس ايجابيا على تراجع الخصوبة الكلية إلى حدود 2.4 طفل/امرأة

ووسائل تنظيم النسل من المتغيرات المباشرة التي ساهمت بطريقة جد ايجابية في تقليص معدلات الخصوبة المرتفعة خاصة في الفترة الأخيرة حتى بداية القرن الجديد .

إلا أنه يبقى هنالك انشغال وهذا من خلال استعراضنا لمجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتي أثرت سلباً في معدل الخصوبة العام المتمحور حول كيفية تفسير التزايد المستمر في عدد السكان رغم انخفاض معدلات الخصوبة الآنفة الذكر؟.

ويكون الجواب انه يجب معرفة التركيبة الديمغرافية لسكان (توزع السكان تبعاً للفئات العمرية) وكذلك آلية تحقيق النمو السكاني لدينا، فالزيادة المستمرة في عدد السكان رغم الانخفاض المستمر في معدل الخصوبة تعود لسببين:

1- ارتفاع نسبة الشباب في الهرم السكاني مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الولادات.

2- الانخفاض المستمر في معدل الوفيات وبشكل خاص وفيات الأطفال والرضع إذ إننا أشرنا إلى هذا الانخفاض سابقا تحت تأثير التطور السريع للخدمات الصحية لمجتمعنا.

وخلاصة لما ذكر أعلاه يمكن التوصل إلى نتيجة تبين تطور الحركة الديمغرافية لسكان الجزائر مــن منظور عددي على الشكل التالي:

إن معدل النمو السكاني في الجزائر في السنوات المقبلة سيستمر على حاله مرتفعاً ، وإن العمــل علـــى تخفيضه يتوقف بالدرجة الأولى على تخفيض معدل الخصوبة السكانية، بل ويمكن القول أيضاً : إن هذا المعدل (معدل النمو السكاني) سيبقى مرتفعاً وإن استمرت معدلات الخصوبة السكانية بالانخفاض ما لم تبلغ معدلات الوفيات حدودها الدنيا القصوى، عندها فقط يستطيع الانخفاض في معــدل الخصـــوبة أن يؤثر سلباً في معدل النمو السكاني فيخفضه.

الجدول رقم (**14**): هيكل القوى العاملة في الجزائر في الفترة(**2007–1990**).

معدل المشاركة (%)				المجموع القوى العاملة (مليون شخص)		متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة (%)	الإناث كنسبة من القوى العاملة	
ذكور		**إناث**						
1990	2007	1990	2007	1990	2007	2007–1990	1990	**2007**
75	**78**	**23**	**37**	**7**	**13.9**	**4**	**23.6**	**31.9**

The world bank, world development indicators,2009,pp.274-276

ج- مؤشرات القوة البشرية والقوة العاملة:

السكان داخل القوة البشرية والسكان خارج القوة البشرية ، والقوة البشرية بالتعريف هي القوة القادرة على العمل من حيث السن والمقدرة الجسدية والذهنية،أما السكان خارج القوة البشرية فينقسمون إلى ثلاث فئات رئيسية هي : الأطفال ، الكهول الذين تزيد

أعمارهم على 65 سنة ، وذوو العاهات . وغالباً ما تشكل فئة الأطفال الغالبية العظمى لغير القادرين على العمل ، تليها فئة الكهول ثم فئة ذوو العاهات الذين يشكلون نسبة ضئيلة جداً من هذه القوى البشرية .

ويتحدد حجم القوى العاملة من خلال العوامل الديمغرافية التي تتضمن حجم السكان،معدل نمو السكان، توزع السكان وتحركاتهم ، التركيب العمري والنوعي للسكان.(وكذلك يتحدد حجم القوة العاملة بالمدى الذي تشارك فيه مختلف فئات السكان في القوة العاملة وهي بالتالي واحدة من النسب الاقتصادية الكبرى.

الجدول(15): تطور السكان في سن العمل،القوى العاملة و مكوناتها الفترة 1990-2009

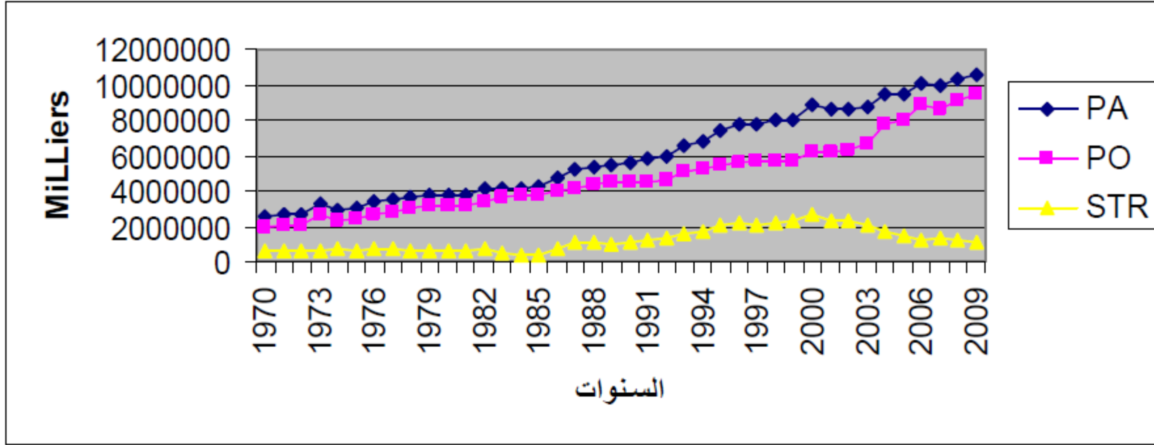
1156000	4517000	5632169	12843332	25022000	1990
1220883	4538000	5758883	13165071	25643000	1991
1367454	4578000	5945454	13425219	26271000	1992
1518832	5042000	6560832	14820693	26894000	1993
1660000	5154000	6814000	15176678	27496000	1994
2010000	5436000	7446000	16063829	28060000	1995
2186000	5625000	7811000	16642011	28566000	1996
2049000	5708000	7757000	16690058	29045000	1997
2225484	5717000	7942484	16864306	29507000	1998
2326313	5726000	8052313	18063091	29965000	1999
2619654	6179992	8799646	21391457	30416000	2000
2339163	6229200	8568363	21472595	30879000	2001
2337641	6256628	8594269	21500439	31357000	2002
2078270	6684056	8762326	22015894	31848000	2003
1671534	7798412	9469946	22493933	32364000	2004
1448288	8044220	9492508	23170731	32906000	2005
1240841	8868804	10109645	23787400	33481000	2006
1374663	8594243	9968906	24373853	34096000	2007
1169000	9146000	10315000	24736211	34460000	2008
1072000	9472000	10544000	25468599	34897000	2009

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

إن الجدول رقم 15 يبين أن نسبة السكان في سن العمل من حجم السكان الإجمالي كانت متزايدة خلال الفترة (1990–2000) ويرجع هذا التناقص إلى المعدل الطبيعي لنمو السكان ونتوقع أثر هذا الزيادة ارتفاع حجم القوى العاملة نتيجة ارتباطها القوى بفئة السكان في سن العمل في حالة عجز الاقتصاد على توفير مناصب شغل إضافية كافية لتغطية العجز الناتج عن زيادة عرض الاستخدام فان ذلك سينعكس على تفاقم حدة البطالة.

– تطور القوى العاملة ومكوناتها من المنحنى الممثل لتطور العاطلين يظهر أن حجم هؤلاء في ارتفاع مستمر، ويدل ذلك على عافية الاقتصاد وقدرته على توفير مناصب الشغل و خاصة أن الفرق بين حجم السكان النشطين و المشتغلين أصبح يتقلص مع مرور الزمن وهذا يدل على العمالة أصبحت تنمو بوتيرة أسرع من القوى العاملة و هذا ما يقلص الفرق بينهما. و كذلك ارتفاع في جميع المؤشرات في الجدول رقم 13.

منحنى رقم (01):تطور القوى العاملة و مكوناتها خلال الفترة 1970-2009.



هو من إعداد الباحث تظهر لنا النتائج بعد تحليل المعطيات:

1- وجود علاقة طردية مباشرة بين كل من ازدياد عدد السكان والقوة البشرية وقوة العمل حيث كان معدل النمو الإجمالي .

2- مهما كانت أسباب هذا النمو السريع للقوة البشرية فإنه يمثل زيادة أعداد الداخلين في سن العمل بشكل كبير. وهذه الزيادة ذات تــأثيرات ســلبية وإيجابية بآن واحد في المسيرة التنموية للجزائر، فهي (الزيادة) إيجابية كونها تمثل زيادة في احتياطي القوة العاملة، ومن ثم إمكانية الاستمرار في عملية البناء التنموي بسواعد وطنية، وهي سلبية كونها تزيد الأعباء على الدولة والمجتمع من حيث كونها تتطلب تخصيص الكثير من الثروة الاجتماعية في سبيل تأهيلها ورعايتها وتأمين فرص العمل لها.

3- إن رصد مؤشر قوة العمل ومقارنته مع مؤشرات القوة البشرية وعدد السكان يظهر لنا الطــابع الذي أشرنا إليه أعلاه، والذي يميز خاصية تطور الحركة السكانية.

ويمكن رد هذا الانخفاض في نسبة قوة العمل إلى القوة البشرية خلال الفترة لعدد كبير من العوامل أهمها:

– ضعف معدلات النمو الاقتصادي ومحدودية الزيادة في فرص العمل الجديدة.

الجدول رقم(16):متوسط سنوات الدراسة للسكان عند الأعمار 15 سنة فما فوق.

القطر	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2009
الأردن	2.33	2.74	3.25	3.77	4.28	5.23	5.95	6.47	6.91	7.20	7.35
البحرين	1.04	1.58	2.78	3.23	3.62	4.06	4.94	5.5	6.11	7.02	7.29
تونس	0.61	0.94	1.48	2.27	2.94	3.34	3.94	4.53	5.02	6.27	7.89
الجزائر	0.98	1.04	1.56	2.01	2.68	3.46	4.25	4.83	5.37	6.07	6.79

المصدر:التقرير الاقتصادي الموحد.

– يشير مؤشر التمدرس إلى متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق على مقاعد الدراسة و المعلومات المتعلقة بمتوسط سنوات الدراسة،

الجدول رقم(17): نسبة التمدرس للإجمالية في الجزائر

التعليم الإجباري	6الى15سنة	%96.01
الثانوي	16الى19سنة	%38.71
العالي	20الى 24 سنة	%21.77

المصدر:عبد المجيد بوزيدي، التنمية البشرية في الجزائر،2007/04/04.

وتتوزع نسبة التمدرس في التعليم الثانوي إلى 38.71% هذا الأخير يبن لوحده العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري و بالتالي ما يمكن استخلاصه هو أن

نسبة 23 % فقط من بين المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي أي 4 /1 المتمدرسين وهو ما يعني 4/3 لا يصلون، وحسب نفس التقرير يمثل عدد المتسربين في الأماكن الريفية ضعف التسرب في الوسط الحضري كما أن التسرب في أوساط الفتيات يفوق مرتين المتسربين من الذكور لدى الفئة مابين 6 و 15 سنة.

3-**مؤشر الرقم القياسي للتعليم** : وهو عبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق بالمراحل الابتدائية و الثانوية و الجامعية و معدل معرفة القراءة و الكتابة و معدلات التأطير أي عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمة الثلاث باعتبارها مؤشرا عن نوعية التعلم المقدم في كل مرحلة من المعنى.

وقد بلغت قيمة هذا المؤشر في 55.04% في عام 1990 مقابل 55.8% في عام 1997و 56.32% في عام 2003 بالإضافة إلى هذا نلاحظ بان الجزائر لديها منخفضا مقارنة بالدول الأخرى.

أما فيما يخص الزيادة في نسبة قوة العمل من القوة البشرية في النصف الأول مـــن التســـعينيات فـــإن مردها هو زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة بالمقارنة مع الفترات الســـابقة، إذ إن نسبة النساء في قوة العمل لدينا قد ارتفعت من حوالي4.8% سنة 1990م لتصعد إلى 8.3% -10.7% -10.4% وهذا على التوالي مع السنوات 2000م-2006م-2010م

كل هذا يؤكد حقيقة زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ويعود بالنتيجة إلى رفع نسبة قوة العمل من القوة البشرية خلال الفترات المذكورة .

4- **إن رصد تغيرات قوة العمل:** خلال فترة الدراسة وعلى الرغم من علاقتها الطردية بكل من حجم السكان والقوة البشرية يؤكد حقيقة هامة مفادها أن قوة العمل لا تتأثر فقط بالعوامل الديمغرافيـــة، وإنما هناك تأثيراً لكل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية عليها إذ إن قوة العمل ونسبتها إلـــى القوة البشرية أو عدد السكان تتوقف ــ إلى حد ما ــ على مستوى تطور المجتمـــع وإمكانياتـــه الاقتصادية (فرص العمل الجديدة، معدلات النمو الاقتصادي... الخ) من ناحية أولى، وكذلك على مستوى التطور الاجتماعي الذي بلغه المجتمع (وجهة نظره عن عمل المرأة التعليم والتأهيـــل... الخ) من جهة ثانية.

5- **مؤشر الأمية:** يعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميا ومن البديهي أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيضا كميا و نوعيا في رأس المال البشري و تمثل فجوة يجب ردمها وان انتشار الأمية ينعكس بشكل أكيد على إنتاجية عنصر العمل و يشكل أيضا عقبة في تحسين شروط التنمية و جهود القضاء على الفقر وتشير البيانات إلى أن معدل الأمية قد انخفض بشكل جيد وملحوظ خلال السنوات التالية 1998-2005-2008-2010 على التوالي 31.5 % 26.5 % 22.1% ، 19.4 % على الترتيب.

وإن التحليل السابق لمقولة قوة العمل قد تم رصدها من الناحية الكمية فقط لذا نرى أنه لا بد من الإشارة هنا إلى التغيير النوعي في قوة العمل لدينا، إذ إن رفع معدلات النمو الاقتصادي تحقيق نجاحات على طريق التنمية إنما يتوقف وإلى حد كبير ــ على نوعية قوة العمل المساهمة في عملية الإنتاج الاجتماعي. فالزيادة الهائلة في عدد مدارسنا وخريجي المعاهد والجامعات بمختلف فروعها والتطور الاجتماعي والاقتصادي الحاصل لدينا (وهــذا مــا يؤكده الواقع) لا بد أنه ساهم ويساهم في تغيير البنية النوعية لقوة العمل في مجتمعنا، وهذا ما كان لــه بالغ الأثر في تقدمنا أشواطاً على طريق التنمية المنشودة.

المبحث الثاني: التغيرات الكمية والنوعية لسكان الجزائر وأثرها في عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

من الطبيعي أن يكون لجملة التغيرات الديمغرافية في القطر والتي أشرنا إليها سابقاً تأثير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الدراسة، ولتبيان طبيعة هذا التأثير ومدى سلبيته أو إيجابيته لا بد لنا من مقارنة بعض المعطيات السكانية الحاصلة خلال فترة الدراسة بجملة من المتغيرات الاقتصادية الإجمالية العائدة للفترات نفسها

تعطي تصوراً واضحاً عن تطور المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة، إذ يمكن من خلالها التمييز بين مرحلتين أساسية تميز عملية التطور هذه.

- **المرحلة الأولى:الممتدة من 1990م -1998م.**

أ-الجانب الاقتصادي

يبرز الواقع الذي أفرزته الإصلاحات، أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤشرات وأن الاقتصاد الوطني، وبعد فترة من الركود الطويلة نسبيا، قد حقق معدلات نمو إيجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان.

جدول رقم (18): معدلات النمو في إجمالي النتائج المحلي: للفترة 1993-1998

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدلات النمو	**-2.2**	**-0.9**	**3.9**	**4**	**4.5**	**4.7**

المصدر:الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول على اقتصاد السوق- دراسة خاصة. ص.ن.د، 1998.

كما يتضح من بيانات الجدول رقم 18من خلال مقارنة معدلات النمو الواردة، نلاحظ أنه هناك نمو إيجابي خلال الفترة (1995-1998)، غير أنه وبتعميق التحليل يتضح أن العوامل الخارجية لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج، حيث يمكن تلخيصها في الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسن المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 15% سنة 1995إلى 21 % سنة 1996، أما الميزانية العامة فقد سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج، وحتى بعد ذلك.

جدول رقم (19): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-.1999

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة التضخم	**20.5**	**29.0**	**29.8**	**18.7**	**5.7**	**5**	**2.6**

المصدر: د. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، د.م.ج، الجزائر 02-2004.

إن نسب تطور معدلات التضخم في الفترة مابين 1993 وسنة 1996م بدا في التصاعد و يرجع ليستقر في السنوات الأخيرة و هذا نتيجة ركود الاقتصاد الوطني و بعد ذلك يبدا في التصاعد ليصل سنة 1997م اكبر نسبة 5.7% .

أما ميزان المدفوعات فقد سجل هو الآخر نتائج طيبة وذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، حيث حقق الحساب الجاري فائضا سنة 1996 قدر بـــ 1.25 مليار دولار ثم 3.21 مليار دولار سنة 1997 كما أن خدمة الدين الخارجي انخفضت بشكل محسوس لتصل إلى حدود 4,5 مليار دولار خلال الفترة 1994-1997، بعدما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال الفترة 1990-1993، لتسجل 5,18 مليار دولار سنة 1998.أما فيما يخص مخزون الدين الخارجي، فقد عرف ارتفاعا مستمرا مع بداية برنامج التعديل الهيكلي. ليشهد بعد ذلك تراجعا نسبيا، ولكن بقي في حدود 30 مليار دولار،ولقد عرف احتياطي الصرف تحسنا غير مسبوق، بسبب إعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث تجاوز متوسط سعر البرميل 19 دولار خلال سنتي 1996و1997. مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، الشيء الذي سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية.

أما تطور الدين الخارجي والاحتياطات الدولية فنلاحظ من خلال الجدول رقم 04 ،ارتفاع احتياطي الصرف من 2,6 مليار دولار سنة 1994 إلى 4,2 مليار دولار سنة 1996، ليبلغ الذروة سنة 1997 بـــ 8,2 مليار دولار، ثم تراجع نسبيا سنة 1998، بسبب تراجع أسعار البترول خلال تلك الفترة.

جدول رقم (20): تطور الدين الخارجي والاحتياطات الدولية.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
تطور رصيد الدين الخارجي	25,724	29,486	31,573	33,651	31,222	**30,473**
تطور احتياطي الصرف	**1,5**	**2,6**	**2,1**	**4,2**	**8,2**	**6,8**

المصدر: Revue Conjoncture N°68- Algérie- juillet 2000

ب- الجانب الاجتماعي:

البطالة عرفت هذه الظاهرة تزايدا مستمرا في معدلاتها خلال فترات الإصلاح، حيث وصلت إلى 29.2% سنة 1999، وهذا بسبب التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية، حيث تشير المعطيات أن أكثر من 500 ألف عامل تم تسريحهم خلال الفترة 1994-1997.و كذلك ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينيات، مما أدى إلى تزايد حجم القوة العاملة. ضعف معدلات التشغيل، وتراجع أهمية القطاع العام.أما عدد الباحثين الجدد عن العمل، والذي يقدر سنويا ما بين 250 و300 ألف، في الوقت الذي تشير فيه التقديرات الرسمية أن حوالي 8 إلى 10%، فقط من طالبي العمل الجدد ينجحون في الحصول على وظيفة.

جدول رقم (21): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-1999

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة البطالة	**24.36**	**26.99**	**27.99**	**29.2**	**28.00**	**29.2**

المصدر: روابح عبد الباقي وعلي همال، أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، *الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية*، جامعة قسنطينة، يومي 29-30 ماي 2000.

أما إذا ما تناولنا الفقر والقدرة الشرائية. تشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 وسنة 1998م 10.5 مرات بالنسبة للأدوية 8.7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء والوقود.

وفي المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا بـــ 6 مرات، فانتقل من 1000دج إلى 6000 دج، وهذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية لمواطن. إضافة إلى هذا فالسياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة أدت إلى تراجع المنظومة الصحية والتعليمية، بسبب إنخفاض إعتماداتها المالية، حيث تشير بعض الأرقام أن نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع في 1993-1997 من 620 دج إلى 508 دج.

وأمام هذا الوضع المتأزم، الذي صاحبه انخفاض في المستوى المعيشي للسكان، وتدهور في الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، تزايدت حدة الفقر حيث قدر عدد الفقراء بـــ 14 مليون فقير، وتدحرجت الطبقة المتوسطة لتنظمّ إلى الطبقات الفقيرة.

الجدول رقم(22) :نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفقا لتعادل القوة الشرائية (للدولار)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نصيب الفرد	**5840**	**6210**	**6600**	**6920**	**7400**	**7650**	**7900**	**7750**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي لقد شهد هذا المؤشر هو الآخر تراجعا هاما، حيث انخفض من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 1997، ثم إلى 1500 دولار سنة 1999. وهو ما يؤكد الصعوبات الكبيرة التي عانى منها الفرد بصفة عامة أثناء تلك المرحلة.

تؤكد النتائج الاجتماعية المسجلة، أنها كانت بمثابة الفاتورة الباهظة للتحسن الاقتصادي، حيث أجمعت عدة هيئات من بينها صندوق النقد الدولي، على التدهور الكبير في مستويات المعيشة لعدد كبير من الجزائريين، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى 30%، وتراجع غير مسبوق على المستوى التعليمي والصحي.

- **المرحلة الثانية 1999م-2010م.**

الملاحظ من الجدول رقم 24 أن الاقتصاد الوطني سجل نموا إيجابيا ومنتعشا خلال السنوات الأخيرة، بفضل مساهمة قطاعات مختلفة (المنشآت القاعدية، الفلاحة، الطاقة، الصناعة، التجارة، الخدمات).

جدول رقم (23): معدل النمو الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2005.

الوحدة: نسبة مئوية(%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو	**2.2**	**2.6**	**4.0**	**6.9**	**5.2**	**5.1**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بعض الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية، أفريل 2006.

أما فيما يخص ميدان السكن والعمران قامت الدولة بتخصيص موارد مالية هامة لمواجهة أزمة السكن- حوالي 555 مليار دج للفترة 2005_2009-، التي تفاقمت

بفعل التوزيع غير المتوازن للسكان في القطر الوطني والنمو الديمغرافي والنزوح الريفي، وتعتبر المشاريع السكنية المقررة في البرنامج الخماسي والمقدرة بـــ مليون سكن الحل الأنجع لمشكل السكن. ولقد حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نموا معتبرا خلال الفترة الأخيرة، حيث سجل سنة 2004 مثلا نسبة نمو وصلت إلى 8 %.

أما الصناعـــة هي من القطاعات الأكثر أهمية من أجل إنعاش النمو، الذي ينبغي أن يرتكز أساسا على جهاز الإنتاج الوطني التنافسي. وبعد نسبة نمو 2,9 % سنة 2002 و 1,4 % سنة 2003، ارتفع الإنتاج الصناعي بحوالي 2,6 % سنة 2004،كما وتعتبر الفلاحة القطاع الأساسي للاقتصاد الوطني، حيث تشغل 21 % من اليد العاملة وتساهم بـــ 9 % في الناتج الداخلي الخام. وقد سجل القطاع نتائـــج جيـــدة في نسب النمو، إذ حقق معدّل 8,4 %خلال الفترة الممتدة بين 2001-2004،

كما سجل قطاع الطاقة والمناجم، نسبة نمو قدرها 0,9 % سنة 2004 مقابل 8,3 % سنة 2003 و4,3 % كمعدل سنوي خلال الفترة 1999 -2003،

لقد تميزت التجارة في السنوات الأخيرة بزيادة واردات السلع، ونمو صادرات المحروقات من حيث القيمة والحجم. فيما يخص التبادلات الخارجية، سجلت الجزائر فائضا في الميزان التجاري قدر بـــ 25,64 مليار دولار سنة 2005، أي بزيادة تقارب 86 % مقارنة بسنة 2004، ويمكن تفسير ذلك بالزيادة المعتبرة للصادرات

التي وصلت نسبة تغطيتها للواردات سنة 2005 إلى 226 % تعود هذه الأرقام للجدول رقم 07.

جدول رقم (24): الميل العام للتجارة الخارجية للجزائر.

الوحدة: مليون دولار

السنوات / التبادلات	2003	2004	2005
الواردات	**13534**	**18308**	20357
الصادرات	**24612**	**32083**	46001
الميزان التجاري	**11078**	**13775**	25644
نسبة التغطية (%) "الصادرات للواردات"	%182	%175	%226

المصدر: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات 2005.

وبقيت المحـــروقات التي اتجهـــت أسعارها نحـــو الارتفـــاع، تمثل أهم صـــادرات البـــلاد بـــ 98,03 % من الحجم الإجمالي للصادرات سنة 2005 وعرفت نمو قدره44,06 % بالمقارنة مع سنة 2004. بينما سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة هامشية بـــ 1,97 % ، من البنية العامة للصادرات أي ما يعادل 907 مليون دولار، وعرفت نمو قدره 16,13 % مقارنة مع سنة 2004.

أما الواردات الجزائـــرية فقد ارتفعت خلال 2005 إلى 20,357 مليار دولار، وسجلت نمو قدره 11,19 % مقارنة بسنة 2004، والسبب في ذلك هو زيادة المداخيل من العملة الصعبة.

لقد وصل المبلغ الإجمالي للاستثمارات سنة 2005 حوالي 1200 مليار دج، أي أكثر من 16 مليار دولار، منها 730 مليار دج قدمت من طرف الدولة و 250 مليار دج من قبل الأداة الاقتصادية الوطنية، وأكثر من 200 مليار دج من قبل المؤسسات الأجنبية.

وقد حقّق ميزان المدفوعات فائضا قدّره 7,5 مليار دولار سنة 2003 و9,3 مليار دولار سنة 2004. وبلغت احتياطات الصرف 32,9 مليار دولار سنة 2003، و43,1 مليار دولار نهاية سنة 2004، لتصل إلى 56,18 مليار دولار نهاية سنة 2005 ثم 66 مليار دولار في جوان 2006. وعلى الرغم من التذبذب القوي لسعر الصرف بين الأورو والدولار خلال السنوات الأخيرة، فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار بقي مستقرا.

أما المؤشر الثالث الخاص باستقرار الوضع الخارجي، فهو تحسن قدرة تحمل المديونية الخارجية، فبعدما كانت المديونية الجزائرية تقدر بـــ 21,4 مليار دولار سنة 2004، انخفضت إلى 16,4 مليار دولار في نهاية 2005 ثم إلى 15,5 مليار دولار في فيفري 2006، لتصل إلى 7 مليار دولار بعد الاتفاق مع نادي باريس على التسديد المسبق لــ7,9 مليار دولار في ماي 2006.

وقد قدّر الفائض الإجمالي لها بحوالي 350 مليار دينار جزائري سنة 2004 مقابل 263 مليار دينار جزائري سنة 2003، ويتواصل تعزيز قدرة تمويل الخزينة بفضل تحسن الإيرادات البترولية.

إن نظرة تحليلية للواقع الديمغرافي والاقتصادي في الجزائر خلال (فتـــرة الدراسة) والذي تم عرضه في الجداول السابق والمراحل أنفة الذكر تثبت للجميع ودون أدنــــى مجـــال للشك بأن معدلات النمو العالية للسكان لا تشكل عائقاً أمام حركة التنمية فيما إذا هيأت لهـــا الظـــروف المناسبة للمشاركة في عملية البناء التنموي.

الخاتمة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الدخل الحقيقي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة على جميع المستويات في الجزائر خلال هذه الفترة، بينما لم تظهر باقي المتغيرات في النموذج، وبين الإنفاق الحكومي واحتياطي الصرف تأثير كبير على معدلات البطالة خلال الفترة (2000–2010)، وهذا نتيجة البرامج التي قامت بها الجزائر (2001–2009) منها برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

وإن مقارنة مؤشرات الإستهلاك النهائي للشعب ومجمل التكوين الرأسمالي مع مؤشرات الناتجين الإجمالي والصافي تبين أن ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي قادت إلـــى زيـــادة مساهمة الفرد في تحقيق الناتج بشكليه الإجمالي والصافي، وارتفع معه مؤشر الاستهلاك النهائي، وعلى الرغم من انخفاض معدل التكوين الرأسمالي ومعدل النمو السكاني المتحقق حافظ مؤشر الاستهلاك العائلي.

أما فيما يخص الإنفاق على تحسين وتطوير الموارد البشرية (الإنفاق التراكمي على تحسين وتطوير الموارد البشرية في القطر (الإنفاق على التعليم وتعـــاظم نصيب الفرد من موازنته)، فإننا نسجل هنا ودون أي تردد أن هذه العملية قد أوليت أهمية خاصة

خلال فترة الدراسة، وإن إمعان النظر في نسب الزيادة التي حققتها موازنة التعليم وحصة الفرد الواحد منها يثبت هذه الحقيقة، والتي مازالت تبذل على تطوير وتحسين العنصر البشري ليصبح أكثر قــدرة وفاعليــة فــي العمليــة التنموية .

وبالفعل عند مقارنة نسبة الزيادة في مجمل التكوين الرأسمالي ومعدلات نمو الناتج في كل من المرحلتين نجد أن التكوين الرأسمالي حقق نمواً في الناتج الإجمالي ،فإن زيادة التكوين الرأسمالي قادت إلى زيادة في نســبة النــاتج الإجمالي، وهنا تكمن فعالية العنصر البشري في التنمية ومدى التأثير الكبير الذي تمارسه عملية التطور النوعي لقوة العمل على التنمية ونتائجها.

وأن معدل النمو السكاني في الجزائر في السنوات المقبلة سيستمر على حاله مرتفعاً ، وإن العمــل علــى تخفيضه يتوقف بالدرجة الأولى على تخفيض معدل الخصوبة السكانية، بل ويمكن القول أيضاً : إن هذا المعدل (معدل النمو السكاني) سيبقى مرتفعاً وإن استمرت معدلات الخصوبة السكانية بالانخفاض ما لم تبلغ معدلات الوفيات حدودها الدنيا القصوى، عندها فقط يستطيع الانخفاض في معــدل الخصــوبة أن يؤثر سلباً في معدل النمو السكاني فيخفضه.

الخاتمة

الخاتمة:

وصفوة القول فإن العلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة تأثير وتأثير متبادل ، فالتنمية تؤثر وتتأثر بالمتغيرات السكانية والعكس صحيحاً ولا يمكن فهم هذه العلاقة بصورة علمية ودقيقة إلا على هذا الأساس .

نجد بهذه الفترة بأن الحكومة نفذت عدة برامج وخطط تنموية منها زيادة المرافق الصحية والتعليمية ومكافحة الأمراض إلى مشاريع تنموية أخرى تمس بالبنى التحتية وقد نتج عن هذا إلى تقليل معدل الوفيات بين السكان مما أدى إرتفاع معدل النمو السكاني في هذه الفترة مع عدم استغلال الموارد الطبيعية بشكل أمثل وعدم السيطرة على معدل النمو السكاني لهذه الفترة لذا أصبح هذا المعدل المرتفع للنمو السكاني عقبة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحول دول نجاح الجهود التي تبذلها الدولة لرفع مستوى معيشة السكان وتحقيق التنمية للمجتمع. و الملاحظ في فترة الدراسة انه:

تشير المعطيات الإحصائية الخاصة بالنمو الديمغرافي في الجزائر، إلى أنه نسبة المواليد ارتفاعا معتبرا، تزامن مع ارتفاع معتدل في عدد الزيجات، وكذا انخفاض طفيف في عدد الوفيات، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد السكان. ورغم أن البعض يرى في هذا التطور الديمغرافي مؤشرا لعودة انفجار ديمغرافي، فإن المختصين يرون أن هذا القول مبالغ فيه، باعتبار أن الزيادات التي سجلت في السنوات الأخيرة عادية، وناتجة عن

معطيات ديموغرافية طبيعية، ويثير موضوع النمو الديمغرافي في أي بلد اهتماما بالغا، لعلاقته المباشرة بالنمو الاقتصادي . والجزائر مرت بمراحل مختلفة، أولها تميزت بانفجار ديمغرافي مباشرة بعد الاستقلال، ثم وبفضل سياسة تحديد النسل التي انتهجتها الدولة، نزل منحى الولادات ليصل إلى أدنى من 2 بالمائة.

لكن عودة صعود المؤشرات التي عكستها الأرقام الإحصائية السنوية، جعلت البعض يتخوف من انفجار ديمغرافي جديد، لاسيما وأن سنة 2010 -على سبيل المثال- التي شهدت بداية هذا الصعود، سجلت فيها 345000 زيجة جديدة و888000 ولادة جديدة، وبالمقابل سجل 157000 حالة وفاة. وبهذا فإن نسبة النمو تجاوزت في ذات السنة عتبة الـــ2 بالمائة. ومقارنة بسنة ,2009 فإن نسبة الزيادة في المواليد بلغت 6,4 بالمائة، أي بارتفاع قدر بـــ39 ألف مولود جديد.

وإذا كان هذا الارتفاع التدريجي في عدد المواليد قد ساهم في رفع عدد سكان الجزائر، فإن انخفاض نسبة الوفيات يعد سببا آخر لهذه الظاهرة، لاسيما وأن الأرقام تؤكد أن عدد الوفيات في 2010 انخفض بـــ2000 حالة مقارنة بـــ.2009 كما سجل استمرار في الانخفاض التدريجي لنسبة وفيات المواليد الذي انتقل من 8,24 بالمائة في 2009 إلى7,23 بالمائة في 2010 .

ويرى البعض ان نسبة الزيادة في النمو الديمغرافي في السنوات الماضية، بعض التناقض مع الواقع، فالكل يجمع على أن الظروف حاليا اختلفت، والزواج أصبح أمرا

صعبا، بسبب البطالة لدى الشباب وكذا غلاء المعيشة، كما أن نسبة التأخر في الزواج لدى الجنسين ظاهرة أصبحت معروفة، لهذا فإنه بالنسبة لهؤلاء لايمكن الحديث عن وجود زيادات كبيرة في المواليد، ولامجال أبدا للقول إن هناك انفجارا ديمغرافيا.

إن سبب تراجع نسبة النمو الديموغرافي في الجزائر يعود إلى تراجع الأمية وزيادة الوعي ونسبة التعليم، خاصة بين النساء الريفيات. وتأسف لوجود عوامل أخرى ساعدت على انخفاض المواليد، منها التأخر في سن الزواج بالنسبة للجنسين، وكذا الظروف الاجتماعية السيئة التي يعيشها المواطن، منها أزمة السكن والبطالة، وزيادة استعمال موانع الحمل، بالإضافة إلى الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر في العشرية الماضية .

التوصيات والنتائج

- **نتائج البحث:**

1- التنمية عملية مستمرة ودؤوبة لا يمكن ربطها فقط بمعدلات النمو الاقتصادية، إذ إنه ومـــع الدور الحاسم و الأساس للعامل الاقتصادي في التنمية هناك عوامل أخرى اجتماعية ــ بشـــرية ــ لا بد أن تؤخذ بالحسبان أثناء رسم السياسات التنموية وتقويمها والحكم عليها.

2- العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الديمغرافية علاقة جدلية متبادلة بحيث يمكـــن القول إن أ ياً من عناصر هذه المتغيرات لا يمكن أن يكون مستقلاً أو منعزلاً عن العناصر الأخرى سكانية كانت أم اقتصادية. وعليه فإن المعطيات الديمغرافية لمجتمع ما تساهم ــ وإلى حد كبير ــ في تحديد ملامح تطـــوره التنموي. كما أن الوضع التنموي للمجتمع يسقط تأثيراته على حالته الديمغرافية من خلال تأثيره في عناصر التغير السكاني.

3- تتميز الجزائر بارتفاع النمو السكاني فيه، وهذه الزيادات مستمرة فـــي عدد السكان إنما تحصل بتأثير عاملين اثنين:

3-1 الانخفاض المستمر في معدل الوفيات وبشكل خاص وفيات الأطفال والرضع.

3-2 ارتفاع معدل الولادات وعدم مسايرتها الانخفاض في معدلات الوفيات.

4- معدل الخصوبة السكانية في الجزائر(خلال فترة الدراسة) مرتفع إذا مـــا قـــورن بالمعـــدلات العالمية وهو يميل للانخفاض بشكل عام، وكان انخفاضه كبيراً و مـ لـ حـ و ظ السنوات الأخيرة.

5- إن معدل الزيادة السكانية سيبقى مرتفعاً على الرغم من الانخفاض المســـتمر فـــي معدل الخصوبة، وإن تخفيض معدل الزيادة السكانية إذا ما كان هذا الأمر مرغوباً فيه إنما يتوقف على أمرين اثنين:

5-1 استمرار الانخفاض في معدل الخصوبة السكانية.

5-2 وصول معدل الوفيات في القطر إلى حده الأقصى في الانخفاض أيضاً .

6- لدى مقارنة مؤشرات القوة البشرية وقوة العمل يلاحظ الطابع غير الانسجامي في تطور كل منها بالنسبة لتطور سكان القطر مع ضرورة الأخذ بالحسبان ما يلي:

6-1 الارتفاع الكبير الذي حققه مؤشر القوة البشرية من إجمالي سكان خلال فترة الدراســـة وما يترتب على ذلك من ضرورة لحظ هذا التغير الديمغرافي في الخطط الإنمائية المقبلة.

6-2 انخفاض نسبة قوة العمل من القوة البشرية بشكل عام على الرغم من تحسنها في الســـنوات الأخيرة مما يستوجب العمل الجاد في سبيل تحسين هذه النسبة عن طريق بذل كل الجهود لرفـــع معدلات النمو الاقتصادي وتأمين فرص عمل جديدة في الاقتصاد.

7- من أهم ما تجدر الإشارة إليه في بحثنا هذا هو التطور النوعي لقوة العمل في بلــدنا خــلال فترة الدراسة، وذلك من خلال الاهتمام المستمر للدولة بالفرد وتعليمه وتدريبه واعتمادها سياسات تربوية ناجحة ترتقي بالإنسان الفرد قدماً للأمام.

8- الزيادة الفعلية لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ووقوفها جنباً إلى جنب مع الرجل فــي العمل التنموي حيث شهدت فترة الدراسة زيادة ملحوظة للإناث في إجمالي قوة العمل السورية.

9- من حيث ملاحظة المؤشرات الاقتصادية الإجمالية الدالة على المسيرة التنموية يتبــين لنا أن اقتصادنا وقد عاد التحسن والانتعاش لاقتصادنا حتى النصف الأول منها.

التوصيات:

استخلصنا من خلال هذه الدراسة العديد من التوصيات والسبل المثلى للحد من هذه الظاهرة لوضع حد لهذه المشكلة التي تمثل عائق كبير من عوائق التنمية ونلخص ذلك في الأتـــــي :- من الوسائل هي :-

1- نشر الوعي الصحي حول القضايا السكانية (للزيادة السكانية) وأثرها على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية عن طريق وسائل الإعلام والجوامع والشخصيات في المجتمع وغيرها من عمل حملات توعية مجتمعية من أجل رفع الوعي لدى المجتمع تتغير النظرة والأفكار حول هذه المقاصد وتوجد الرغبة لدى المجتمع جميعاً لتنظيم السكان.

2- إيضاح الفرق بين عملية تحديد النسل وعملية تنظيم النسل حيث ينظر أغلب الأهالي إلى العمليتين على أنها سوى.

3- بذل مزيد من الجهد من جميع الجهات الحكومية المعنية بهذا الشأن بالإضافة إلى الجهات غير الحكومية من جمعيات ومنظمات وأحزاب ومجالس محلية إلى تحقق ودعم الأهداف العامة والفرعية للسياسة السكانية.

4- إيصال وسائل تنظيم الأسرة مجاناً إلى جميع القرى والمحلات مع الإرشادات لاستخدامها لدى المجتمع .

5- تفعيل ومتابعة القرارات الخاصة بالسياسة السكانية والتي تخص إبطاء النمو السكاني ليتناسب مع مقتضيات التنمية .

6- تحقيق أهداف السياسة السكانية التي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام وتحقق الرفاهية والسعادة لدى كافة أفراد المجتمع .

7- النظر إلى المتغيرات السكانية بصورة جدية وتعميم ذلك على وسائل الإعلام وكل من له علاقة بذلك للتعريف بأن زيادة النمو يشكل ضغط على الخدمات والموارد في ظل محدودية وقلة الموارد لدينا.

8- الدراسات الدقيقة والمتعمقة للسكان وجمع البيانات لمعرفة خطر التزايد السكاني وعدم تكرارها .

9- جعل التنمية الهم الوحيد لدى الجميع للنهوض بمستوى معيشة كل فرد من أفراد المجتمع حتى يعيشوا برفاهية دائمة حتى ننتقل من مستوى الدول النامية إلى مستوى الدول المتقدمة .

10- معالجة كل العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل النمو السكاني ووضع خطط وبرامج كفيلة لذلك .

ملحق الجداول

جدول01 : مؤشر أمل الحياة عند الولادة

السنوات	1990	2002	2003	2004	2005	2007
الجزائر	67	69,5	71,1	71,4	71,7	72

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

الجدول02: الاتجاهات في متوسط العمر المتوقع في الأعمار المتقدمة بين عامي 1970 و 2007.

	Années					
	1970	1977	1987	1998	2007	2007-1970
Ages	Hommes					
60	14,32	15,43	16,26	19,2	21,4	7,08
65	10,91	12,16	12,7	15,5	17,5	6,59
70	7,51	9,26	9,29	11,8	13,9	6,39
75	4,21	6,81	7,67	8,7	10,7	6,49
	Femmes					
60	15,14	16,63	17,46	20,2	22,3	7,16
65	11,42	13,04	13,69	16,2	18,2	6,78
70	7,84	9,82	10,06	12,5	14,3	6,46
75	4,3	7,23	8,08	9,1	10,8	6,5

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم(03) : تطور متوسط العمر عند الزواج الأول

	1948	1954	1966	1970	1977	1986	1987	1992	1998	2008
Hommes	25.9	25.3	23.9	21.4	25.3	27.2	27.6	30.1	31.3	33,5
Femmes	20	19.7	18.4	19.3	21.1	23.8	23.7	25.9	27.6	29,9

الجدول رقم (04): تطور معدلات البطالة للفترة (1990-2009)

السنوات	العاطلون عن العمل (بالملايين)	معدل البطالة%
1990	1.16	19.7
1991	1.23	20.3
1992	1.34	21.3
1993	1.52	23.1
1994	1.66	24.4
1995	2.11	28.3
1996	2.20	28.1
1997	2.31	28.3
1998	2.33	28.6
1999	2.52	29.3
2000	2.43	29.8
2001	2.58	28.44
2002	2.41	26
2003	2.07	23.7
2004	1.67	17.7
2005	1.44	15.30
2006	1.24	12.3
2007	1.37	13.8
2008	1.16	11.3
2009	1.07	10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

جدول رقم(05) : تطور الحد الأدنى للأجور الوطنية مضمون - SNMG –

Année	SNMG
1er Janvier 1990	1 000
1er Janvier 1991	1 800
1er Juillet 1991	2 000
1er Avril 1992	2 500
1er Janvier 1994	4 000
1er Mai 1997	4 800
1er Janvier 1998	5 400
1er Septembre 1998	6 000
1er Janvier 2001	8 000
1er Janvier 2004	10 000
1er Janvier 2007	12 000
1er Janvier 2010	15 000
1er Janvier 2012	18 000

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول رقم(06): تطور المستفيدين من المعاشات التقاعدية، التابع لصندوق المعاشات الوطني (1988-2010).

Avantages	1988	1998	2003	2004	2008	2009	2010
Total des bénéficiaires de la pension de retraite	432 902	1 163 425	1 512 681	1 605 527	1 948 138	2 019 730	2 169 892

Source : CNR, 2011

جدول رقم(07) : تطور النفقات الوطنية للصحة (% من الناتج الداخلي الخام)

السنوات	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر		3,5	4,1	4,3	4,1	3,6	3,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

جدول رقم(08): الإنفاق على الصحة في الجزائر على حسب الإنفاق (%)

	2000		2002		2003		2005	
	إنفاق عام	إنفاق خاص	إنفاق عام	إنفاق خاص	إنفاق عام	إنفاق خاص	إنفاق عام	إنفاق خاص
الجزائر	73,3	26,7	74,0	26,0	80,8	19,2	75,3	24,7

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على المعطيات الإحصائية الواردة في المراجع التالية

(24) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006 –(24) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007

جدول رقم(09): الإنفاق الصحي لكل فرد معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي في الجزائر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	132	169	182	186	167	175

الديوان الوطني للإحصاء

جدول رقم(10) : تطور الاجتماعية التي تقدمها الصندوق 2002-2009

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
- CNAS -								
Nombre d'Assurés Sociaux	5 243 744	5 751 698	6 369 266	6 791 761	6 816 223	7 337 372	7 800 320	8 312 826
- CNR -								
Nombre de Retraités	1 422 645	1 512 681	1 605 527	1 688 055	1 771 596	1 858 902	1 948 138	2 075 444
- CASNOS -								
Nombre d'affilliés actifs	1 015 061	1 029 207	1 000 977	1 010 277 [1]	676 691 [1]	744 114 [1]	785 798 [1]	845 365
Nombre de cotisants à jour	308 163	309 813	302 024	287 211 [1]	307 727	307 345	355 244	365 425
Nombre de retraités	145 468	156 070	169 284	177 891	185 791	194 730	198 992	209 796
- CACOBATH -								
Nombre d'employeurs affilliés	38 746	42 371	39 971	44 181	47 067	53 636	59 425	63 952

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم(11): تطور الإعتمادات المالية الموفر(ميزانية التسيير – آلاف الدنانير)				
ANNEE	الدولة	تربية وطنية	مؤشر	نسبة
	ETAT	EDUC. NAT.	INDICE	%
1990	84 000 000	24 953 473	7 732	29,71
1991	118 300 000	30 500 000	9 451	25,78
1992	203 900 000	43 998 241	13 634	21,58
1993	303 950 251	57 882 714	17 936	19,04
1994	323 272 877	69 688 767	21 594	21,56
1995	437 975 979	86 880 000	26 921	19,84
1996	547 000 000	106 558 630	33 019	19,48
1997	640 600 000	111 394 291	34 517	17,39
1998	771 721 650	124 668 015	38 631	16,15
1999	817 692 715	128 047 426	39 678	15,66
2000	965 328 164	132 753 160	41 136	13,75
2001	836 294 176	137 413 766	42 580	16,43
2002	1 053 366 167	158 109 316	48 993	15,01
2003	1 097 385 900	171 105 928	53 020	15,59
2004	1 200 000 000	186 620 872	57 828	15,55
2005	1 200 000 000	214 402 120	66 436	17,87
2006	1 283 446 977	222 036 472	68 802	17,30
2007	1 005 509 983	235 888 168	73 094	23,46
2008	1 294 041 184	280 543 953	86 931	21,68
2009	1 858 237 276	374 276 936	115 976	20,14
2010	2 837 999 823	390 566 167	121 024	13,76
2011	3 910 595 317	581 612 000	180 222	14,87

جدول رقم(12): تطور الإعتمادات المالية الموفر(ميزانية التجهيز – آلاف الدنانير)

ANNEE	الدولة ETAT	تربية وطنية EDUC. NAT.	مؤشر INDICE	نسبة %
1990	56 012 000	4 551 364	2 665	8,13
1991	77 000 000	5 124 000	3 000	6,65
1992	124 000 000	9 199 334	5 386	7,42
1993	109 000 000	10 706 796	6 269	9,82
1994	130 000 000	10 200 000	5 972	7,85
1995	295 900 000	12 200 000	7 143	4,12
1996	301 600 000	15 600 000	9 133	5,17
1997	273 500 000	17 900 000	10 480	6,54
1998	205 000 000	19 800 000	11 593	9,66
1999	280 844 000	20 900 000	12 237	7,44
2000	290 239 000	22 005 000	12 883	7,58
2001	415 500 000	29 800 000	17 447	7,17
2002	548 978 000	24 176 000	14 155	4,40
2003	613 724 000	31 463 000	18 421	5,13
2004	720 000 000	38 114 871	22 315	5,29
2005	750 000 000	38 700 000	22 658	5,16
2006	4 311 936 610	141 050 360	82 582	3,27
2007	2 780 579 740	66 935 680	28 581	2,41
2008	2 391 260 400	69 462 000	231 540	2,90
2009	3 231 124 100	90 677 000	45 339	2,81
2010	3 331 952 000	147 000 000	99 425	4,41
2011	2 475 487 500	171 797 500	27 980	6,94

Source: Sous-Direction de la Banque de données.M.E.N

جدول رقم(13) : تطور عدد المؤسسات

ANNEE	المجموع ENSEMBLE	الثانوي SECONDAIRE		الطور 3 3ème CYCLE	الطوران 1 و 2 1ère & 2ème CYCLES	
		متاقن TECHNICUM	ثانويات LYCEES	مدارس أساسية Ecoles FOND.	حجرات الدرس المستعملة S/Cl. UTILISEES	ملحقات مذارس أساسية A.E.F.
1989-1990	**15 700**	137	621	2 248	90 440	12 694
1990-1991	**16 286**	140	672	2 339	94 127	13 135
1991-1992	**16 739**	145	700	2 433	97 449	13 461
1992-1993	**17 394**	151	732	2 541	101 103	13 970
1993-1994	**18 297**	152	760	2 651	104 392	14 734
1994-1995	**18 582**	186	782	2 778	109 656	14 836
1995-1996	**19 140**	212	821	2 921	113 452	15 186
1996-1997	**19 564**	223	877	3 038	116 778	15 426
1997-1998	**19 476**	229	903	3 145	117 031	15 199
1998-1999	**19 914**	232	951	3 224	119 490	15 507
1999-2000	**20 262**	237	981	3 315	121 015	15 729
2000-2001	**20 859**	246	1 013	3 414	122 867	16 186
2001-2002	**21 297**	249	1 040	3 526	125 137	16 482
2002-2003	**21 694**	246	1 084	3 650	126 125	16 714
2003-2004	**22 020**	248	1 133	3 740	127 473	16 899
2004-2005	**22 308**	244	1 179	3 844	128 549	17 041
2005-2006	**22 583**	244	1 229	3 947	125 567	17 163
2006-2007	**22 999**	234	1 304	4 104	126 190	17 357
2007-2008	**23 292**		1 591	4 272	129 618	17 429
2008-2009	**23 789**		1 658	4 579	137 895	17 552
2009-2010	**24 226**		1 745	4 801	137 730	17 680
2010-2011	**24 504**		1 813	4 901	139 612	17 790
2011-2012	**24 730**		1 870	5 007	140 895	17 853

Source: Sous-Direction de la Banque de données.M.E.N

جدول رقم(14) : تطور نسبة نمو المؤسسات التربوية

ANNEE	المجموع ENSEMBLE	الثانوي SECONDAIRE ثانويات LYCEES	الطور 3 3eme CYCLE مدارس أساسية EC.FOND.	الطوران 1 و 2 1ere & 2eme CYCLES حجرات الدرس المستعملة S/CL.UTILISEES	ملحقات مذارس أساسية A.E.F.
EVOLUTION DU TAUX D'ACCROISSEMENT DES ETABLISSEMENTS SCOLAIRES					
1990-1991	3,73	8,21	4,05	4,08	3,47
1991-1992	2,78	4,17	4,02	3,53	2,48
1992-1993	3,91	4,57	4,44	3,75	3,78
1993-1994	5,19	3,83	4,33	3,25	5,47
1994-1995	1,56	2,89	4,79	5,04	0,69
1995-1996	3,00	4,99	5,15	3,46	2,36
1996-1997	2,22	6,82	4,01	2,93	1,58
1997-1998	-0,45	2,96	3,52	0,22	-1,47
1998-1999	2,25	5,32	2,51	2,10	2,03
1999-2000	1,75	3,15	2,82	1,28	1,43
2000-2001	2,95	3,26	2,99	1,53	2,91
2001-2002	2,10	2,67	3,28	1,85	1,83
2002-2003	1,86	4,23	3,52	0,79	1,41
2003-2004	1,50	4,52	2,47	1,07	1,11
2004-2005	1,31	4,06	2,78	0,84	0,84
2005-2006	1,23	4,24	2,68	-2,32	0,72
2006-2007	1,84	6,10	3,98	0,50	1,13
2007-2008	1,27	22,01	4,09	2,72	0,41
2008-2009	2,13	4,21	7,19	6,39	0,71
2009-2010	1,84	5,25	4,85	-0,12	0,73
2010-2011	1,15	3,90	2,08	1,37	0,62
2011-2012	0,92	3,14	2,16	0,92	0,35

Source: Sous-Direction de la Banque de données.M.E.N	المصدر: المديرية الفرعية لبنك المعطيات، وزارة التربية الوطنية

جدول رقم(15): تطـــور أعـــداد التلاميـــذ حسب مراحـــل التعليـــم

ANNEE	من بينهم التقني		الثانوي		الطور 3		الطوران 1و2		الجملـــة	
	DONT TECHNIQUE		SECONDAIRE		3eme CYCLE		1^{ere} & 2eme CYCLES		ENSEMBLE	
	بنـــات	المجموع	بنـــات	المجموع	بنـــات	المجموع	بنـــات	المجموع	بنـــات	المجموع
	FILLES	TOTAL	FILLES	TOTAL	FILLES	TOTAL	FILLES	TOTAL	FILLES	TOTAL
1990-1991	47 724	153 360	350 774	752 264	592 583	1 423 316	1 877 990	4 189 152	2 821 347	6 364 732
1991-1992	30 577	96 025	352 093	742 745	629 824	1 490 035	1 965 859	4 357 352	2 947 776	6 590 132
1992-1993	24 307	78 973	358 062	747 152	888 619	1 558 046	2 011 685	4 436 363	3 258 366	6 741 561
1993-1994	17 995	61 230	386 224	793 457	911 625	1 618 622	2 061 359	4 515 274	3 359 208	6 927 353
1994-1995	18 798	63 639	409 246	821 059	923 815	1 651 510	2 086 456	4 548 827	3 419 517	7 021 396
1995-1996	20 545	69 195	430 416	853 303	751 023	1 691 561	2 129 494	4 617 728	3 310 933	7 162 592
1996-1997	20 394	64 888	449 506	855 481	804 070	1 762 761	2 164 303	4 674 947	3 417 879	7 293 189
1997-1998	22 086	64 988	472 302	879 090	854 952	1 837 631	2 193 983	4 719 137	3 521 237	7 435 858
1998-1999	21 936	62 725	499 435	909 927	896 262	1 898 748	2 229 152	4 778 870	3 624 849	7 587 545
1999-2000	20 787	57 749	516 519	921 959	908 608	1 895 751	2 264 608	4 843 313	3 689 735	7 661 023
2000-2001	21 178	58 319	547 945	975 862	968 544	2 015 370	2 210 114	4 720 950	3 726 603	7 712 182
2001-2002	21 663	60 996	585 486	1 041 047	1 016 556	2 116 087	2 204 374	4 691 870	3 806 416	7 849 004
2002-2003	22 986	65 690	621 647	1 095 730	1 057 978	2 186 338	2 166 045	4 612 574	3 845 670	7 894 642
2003-2004	23 449	65 716	645 782	1 122 395	1 083 046	2 221 795	2 119 454	4 507 703	3 848 282	7 851 893
2004-2005	23 188	64 161	648 325	1 123 123	1 106 260	2 256 232	2 049 927	4 361 744	3 804 512	7 741 099
2005-2006	20 833	59 326	686 440	1 175 731	1 088 324	2 221 328	1 973 901	4 196 580	3 748 665	7 593 639
2006-2007	18 686	52 798	596 347	1 035 863	1 216 025	2 443 177	1 926 560	4 078 954	3 738 932	7 557 994
2007-2008	10 554	33 366	570 842	974 748	1 280 541	2 595 748	1 860 190	3 931 874	3 711 573	7 502 370
2008-2009	*	*	564 799	974 736	1 538 882	3 158 117	1 535 532	3 247 258	3 639 213	7 380 111
2009-2010	*	*	682 185	1 171 180	1 487 730	3 052 523	1 564 131	3 307 910	3 734 046	7 531 613
2010-2011	*	*	690 026	1 198 888	1 458 780	2 980 325	1 584 939	3 345 885	3 733 745	7 525 098
2011-2012	*	*	723 188	1 263 785	1 414 806	2 921 331	1 627 930	3 429 361	3 765 924	7 614 477

Source: Sous-Direction de la Banque de données.M.E.N

المراجع

المراجع:

* علي توبين: النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر (1970-2002)، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2004.

* علي حميدوش: محاولة تحليل اثر النمو السكاني على التنمية و إسقاطها على حالة الجزائر (1980-1993)، جامعة الجزائر، 1995.

*ياسمينة زرنوح: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2006.

*معتز نعيم: مجلة جامعة دمشق، المجلة رقم 15، العدد الأول، 1999.

*فاتح بعيط :الانتقال الديمغرافي و الوبائي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا،ص6

*محمد شفيق:السكان و التنمية القضايا و المشكلات،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية 1998،ص 109.

*عبد المنعم عبد الحي:علم السكان المكتب الجامعي،القاهرة،1985،ص 194.

*اسماعيل عبد الحافظ: المشكلة السكانية ،دار المعارف مصر 1964،الطبعة الثانية ،ص371.

*عبد الرحيم عمران:سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا،صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ،نيويورك عام 1988،ص342.

*صلاح الدين نامق:التضخم السكاني و التنمية الاقتصادية،دار المغرفة [1]

،مصر1966،ص85.

* إبراهيم العيسوي:انفجار سكاني أم أزمة تنمية،دار المستقبل العربي،القاهرة [1]

1984،ص90.

* محمد عبد العزيز عجيمية: علي الليثي:التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها و [1]

سياستها،مؤسسة شهاب ،الإسكندرية،1994،ص346-347.

* محمد احمد الدوري:التخلف الاقتصادي ،ديوان المطبوعات الجامعية [1]

،الجزائر،1983،ص52.

*ماضي بلقاسم:أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقيم سياسات علاجها،ملتقى دولي حول

إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،2011،ص2.

*إسماعيل عبد الباري:الديمغرافيا الاجتماعية ،دار المعرفة الطبعة 1،1983،ص199.

علي عبد الرزاق:علم الاجتماع ،دار المعرفة،اسكندرية،مصر،1998،ص،110

المراجع باللغة الأجنبية:

*Tabutin D,(1980). problème de transition démographique, tome 1, CABAY, Louvain-la-Neuve.

*Lhaocine aouragh: L'Economie Algérienne à l'Epreuve de la Démographie، centre français sur la population et développement 1996.

*Ted K. Bradshaw : Theories of Poverty and Anti-Poverty Programs in Community Development ، RPRC Working Paper No. 06-05 February, 2006

*SUZANNE TREMBLAY:le développement social un enjeu pour l'économie sociale, universite de Quebec.

*Michel LORIAUX :Population ,pauvreté et développement : Département des sciences de la population et du développement/UCL (Louvain-la-Neuve/Belgique)

الملخص

الملخص:

إن تزايد الاهتمام العالمي بالأوضاع السكانية يرجع في الأساس إلى أن العالم شهد خلال العقود الثلاثة الأخيرة نمواً هائلاً في السكان ويتركز هذا النمو خاصة في الدول النامية والجزائر إحدى هذه الدول التي ارتفع فيها معدل النمو السكاني بشكل مطرد مما يتطلب مع هذا الارتفاع أن يتواكب معه تغيرات سريعة في حجم السكان وتغيرات اجتماعية واقتصادية أخرى،وهذا بالمرور عبر مختلف فصول البحث ففي الفصل الأول و تناولنا الفصل التمهيدي للدراسة أين تطرقنا إلى لإشكالية البحث و التي من خلالها حددنا موضوع الدراسة، كما وضحنا أهم مفاهيم الدراسة و مصادر جمع البيانات و المنهج المعتمد عليه أثناء الدراسة

أما في الفصل الثاني فيه الأسس النظرية للعلاقة بين النمو السكاني و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.الذي ساعدنا على فهم العلاقة بينهما ،موضحا الأسباب الرئيسية القائمة على هذه العلاقة ،أما في الفصل الثالث فتناولنا من خلاله دراسة تحليلية للعلاقة بـــين النمـــو الســـكاني والتنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعية في الجزائر في الفترة 1990م-2010م وقد جاء بحثنا هذا والمسم العلاقة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بالنمو السكاني –الجزائر بين النظري و الواقع –دراسة تحليلية للفترة (1990-2010) وقد احتوى في طياته على عدة عناصر هي المشكلة والتي تكمن في هل إبطاء معدل النمو

السكاني هو شرط مسبق لتنمية اجتماعية واقتصادية. تنبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

–هل من الضرورة ربط المتغيرات الديمغرافية بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟

- ما مدى تأثير النمو السكاني على التنمية؟.
- ماهي العوامل المؤثرة في ارتفاع معدل النمو السكاني؟.

وذلك باعتماد على الفرضيات التي كانت كالتالي:

- إن إبطاء النمو السكاني هو شرط مسبق لقيام تنمية اقتصادية واجتماعية تكون هناك تنمية.وإن الإنسان هو صانع التنمية والعامل الأساسي في قيامها كذلك هو هدفها ومبتغاها. وان النمو السكاني السريع يؤثر بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.أما العوامل المؤثرة في ارتفاع النمو السكاني وهو بارتفاع الخصوبة إلى نسب عالية وتدني الوفيات، وهذا يرجع إلى التحسن المستمر. متطرقين إلى التغيرات الكمية والنوعية لسكان الجزائر خـــلال فتـــرة الدراسة والعلاقات المتبادلة فيما بينها، وفي الأخير خرجنا ببعض التوصيات و النتائج التي نرى أنها تخدم البحث أو الموضوع البحث.

Résumé:

L'intérêt mondial croissant dans la situation de la population principalement en raison de ce que le monde a été témoin au cours des trois dernières décennies , une croissance de la population et la croissance concentrée , en particulier dans les pays en développement , l'Algérie, l'un de ces pays , ce qui a augmenté le taux de croissance de la population n'a cessé qui nécessite à cette hausse de suivre le rythme des changements rapides la taille de la population et des changements dans d'autres facteurs sociaux et économiques , qui passent à travers les différents chapitres de la recherche au premier trimestre et nous avons traité avec le cadre méthodologique de l'étude où nous avons traité de la problématique de recherche et grâce à qui nous avons identifié l'objet d'études , comme hôtes des concepts les plus importants de l'étude et sources de collecte de données et l'approche adoptée pendant l'étude

Dans le second chapitre, les fondements théoriques de la relation entre la croissance démographique et le développement économique et social. , Qui nous a aidés à comprendre la relation entre eux , ce qui explique les principales raisons fondées sur cette relation, mais dans le troisième Vtnolna trimestre grâce à une étude analytique sur la relation entre la croissance démographique et le

développement économique et social en Algérie dans la période 1990 -2010 AD est venu discuté et la relation entre le développement économique et social à la croissance de la population - Algérie entre la théorie et la réalité - une étude analytique sur la période (1990-2010) a été contenue avec elle sur plusieurs éléments du problème , qui se trouve en vous ralentir le taux de croissance de la population est une condition préalable pour le développement économique et social. Émaner de la principale problématique sous-ensemble de questions, notamment:

- Est-il nécessaire de lier les variables démographiques au développement social et économique?

- Quel est l'impact de la croissance démographique sur le développement? .

- Quels sont les facteurs qui influent sur le taux de croissance élevé de la population? .

Et l'adoption des hypothèses étaient les suivantes:

- La croissance lente de la population est une condition préalable pour le développement économique et social y avoir de développement Bien que le fabricant du développement humain et un facteur clé pour le faire est visé et ce qu'ils voulaient. . Et que la croissance rapide de la population a un impact négatif sur le développement économique et social. Soit les facteurs affectant la

croissance rapide de la population , un taux de mortalité élevé de la fécondité élevée et faible , et cela est dû à l'amélioration continue. Mttrgin les changements quantitatifs et qualitatifs de la population de l'Algérie pendant la période d'étude et les interrelations entre eux, en fin de compte nous sommes sortis avec quelques conclusions et recommandations qui, selon nous servir recherche ou un sujet de recherche.